

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٠

الأربعاء، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هويتلدت	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة بوتشوي
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

وفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2022/39) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23361 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، شيلي، كوبا، الكويت، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، هنغاريا، اليابان.

وأقترح أن يدعو المجلس وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للقواعد الإجرائية المؤقتة والممارسة السابقة في هذا الصدد. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعاللي السيد رياض المالكي.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والسيدة ندى مجدلاوي، مديرة منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط في فلسطين؛ والسيد جدعون برومبيرغ، المؤسس المشارك لإيكوبيس الشرق الأوسط.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد أرماتا كريستيانو ناصر، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين اليوم - وبالإشارة إلى أحدث مذكرة لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمل المجلس - أود أن أحض جميع المتكلمين، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تشجع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ومن هذا المنطلق، نحض مقدمي الإحاطات على أن يقصروا الإدلاء ببياناتهم الأولية على مدة تتراوح من سبع إلى عشر دقائق. كما يتم تشجيع الجميع على ارتداء قناع في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء إلقاء البيانات. وأعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): في الإحاطات التي قدمتها مؤخراً، أبرزت التدهور المستمر للحالة الاقتصادية والأمنية والسياسية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وللأسف، لا يزال هذا الاتجاه مستمراً، ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لمنع تدهور الحالة.

ولا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية مزرية، مما يهدد استقرارها المؤسسي وقدرتها على تقديم الخدمات لشعبها. ويستمر العنف بلا هوادة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عنف المستوطنين، مما يؤدي إلى وقوع العديد من الخسائر في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين ويزيد من خطر حدوث تصعيد أوسع نطاقاً. كما تتواصل الأنشطة الاستيطانية وعمليات الهدم والإخلاء، مما يوجب اليأس ويقلص من احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي.

ويجب أن نكون صريحين بشأن ما يلزم لعكس تلك الاتجاهات وتوفير الزخم نحو تنشيط عملية السلام. ولن تؤدي النهج المجزأة وأنصاف التدابير إلا إلى استمرار استفحال وتفاقم القضايا الأساسية المؤدية إلى إدانة النزاع مع مرور الوقت. ويجب أن تتوقف الخطوات الأحادية الجانب ودوافع النزاع. ويجب تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية لضمان استمرار قدرة السلطة الفلسطينية على العمل بفعالية، مع تعزيز ثقة المانحين ودعمهم.

وقبل كل شيء، ينبغي ربط الجهود التي تبذلها الأطراف والمجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار وتحسين الأوضاع على أرض الواقع بإطار سياسي.

وبدون وجود احتمال واقعي لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة، فإن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت قبل أن نواجه انهيارا خطيرا لا رجعة فيه وعدم استقرار واسع النطاق.

واستمر العنف اليومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غزة، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، فتح فلسطيني النار باتجاه السياج الحدودي لغزة، فأصاب مدنيا إسرائيليا بجروح. وردا على ذلك، أطلقت القوات الإسرائيلية عدة قذائف دبابات على ما قالت إنه مراكز مراقبة تابعة لحماس في شمال قطاع غزة. وأفيد عن إصابة أربعة مدنيين فلسطينيين، من بينهم صبي يبلغ من العمر ١٦ عاما.

وفي ١ كانون الثاني/يناير، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن صاروخين أطلقا من غزة قد سقطا قبالة سواحل وسط إسرائيل. وقامت القوات الإسرائيلية بعد ذلك بغارات جوية على ما قالت إنها منشآت تابعة للجماعات المسلحة في غزة. ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

وفي الضفة الغربية المحتلة، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ستة رجال فلسطينيين، وتوفي آخر في ظروف غامضة في سياق المظاهرات والاشتباكات وعمليات التفتيش والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين، وكذلك في حوادث أخرى. وأصيب ٢٤٩ فلسطينيا، من بينهم أربع نساء و ٤٦ طفلا.

وشن مستوطنون وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين ٢٨ هجوما على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ستة أشخاص وإلحاق أضرار بالممتلكات. وقتل فلسطينيان في ظروف غامضة استخدمت فيها مركبات مدنية إسرائيلية. وإجمالا، شن الفلسطينيون نحو ٨٩ هجوما ضد المستوطنين الإسرائيليين وغيرهم من المدنيين، مما أسفر عن

إصابة ١٥ مدنيا إسرائيليا وإلحاق أضرار بالممتلكات في اشتباكات وحوادث إطلاق نار وطعن وصدم، فضلا عن حوادث تنطوي على إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف وغيرها من الحوادث. كما أصيب خمسة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بجروح.

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيا قيل إنه حاول دهس قوات أمن إسرائيلية بالقرب من مستوطنة ميفو دوتان في شمال الضفة الغربية.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا بالقرب من مخيم الأمعري للاجئين قرب رام الله. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أن الرجل فتح النار من سيارة على القوات الإسرائيلية بينما كانت تقوم بعملية تفتيش واعتقال في المنطقة.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن فلسطينيا حاول تنفيذ اعتداء بالطعن ضد جنود ومدنيين إسرائيليين بالقرب من قرية سلفيت. وقد أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليه وتوفي بعد ذلك متأثرا بجراحه.

وفي ٦ كانون الثاني/يناير، قُتل فلسطيني يبلغ من العمر ٢١ عاما أثناء اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال قيامها بعملية تفتيش واعتقال في مخيم بلاطة للاجئين، بالقرب من نابلس في المنطقة ألف.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير، صدمت شاحنة سحب تحت إشراف الشرطة الإسرائيلية ناشطا فلسطينيا يبلغ من العمر ٧٠ عاما وأصابته بجروح بالغة في قرية أم الخير، جنوب الخليل، أثناء عملية قامت بها الشرطة لمصادرة مركبات غير مسجلة. وتوفي الرجل بعد ذلك متأثرا بجراحه في ١٧ كانون الثاني/يناير. وذكرت الشرطة أن سائقا أصيب في رأسه بالحجارة التي ألقيت عليه واحتاج إلى عناية طبية.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، توفي فلسطيني يبلغ من العمر ٨٠ عاما في سياق عملية لقوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من رام الله، حيث ورد أن قوات الأمن قيدت الضحية وعصبت عينيه واعتدت عليها

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قدمت لجنة تخطيط المناطق الإسرائيلية خطة، بانتظار تنقيحها، لبناء نحو ٨٠٠ وحدة سكنية بدلا من ١٨٢ وحدة سكنية قائمة في مستوطنة جيلو بالقدس الشرقية. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قدمت لجنة التخطيط لمنطقة القدس خطة لبناء نحو ٢٠٠ وحدة سكنية مجاورة لكيوتس رمت راحيل، في منطقة القدس الجنوبية، ويقصد بناء عدد كبير منها عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية. وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي تظل عقبة كبيرة أمام السلام. وأدعو حكومة إسرائيل إلى وقف التقدم في جميع الأنشطة الاستيطانية فورا.

وهدمت السلطات الإسرائيلية ٥٤ مبنى مملوكا للفلسطينيين في المنطقة جيم و ٢٣ مبنى في القدس الشرقية المحتلة واستولت عليها وأجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تشريد ١٠٢ فلسطيني، من بينهم ٢٦ امرأة و ٤٧ طفلا. وقد نُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قامت القوات الإسرائيلية بطرد أسرة فلسطينية وهدمت منزلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى تشريد ١٢ فلسطينيا، وأفيد بأن ذلك أسفر عن عدد من الاعتقالات. ووفقا لبلدية القدس، بنيت المباني بصورة غير قانونية في السنوات الأخيرة، وتم تهديد الأرض لبناء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة لخدمة الأطفال الفلسطينيين من القدس الشرقية.

وما زلت أشعر بالقلق إزاء احتمال طرد عدد من الأسر الفلسطينية من منازل تعيش فيها منذ عقود في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية والخطر الذي تشكله هذه الأعمال على تصاعد العنف. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف تشريد الفلسطينيين وطردهم، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والموافقة على خطط إضافية تمكن المجتمعات الفلسطينية من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتها الإنمائية.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين غانتس للمرة الثانية

جسديا. ووفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي، أطلق سراح الرجل حيا. وأود أن أشير إلى أن السلطات الإسرائيلية بدأت تحقيقا ودعت إلى التوصل إلى نتيجة سريعة وشاملة وشفافة.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أفادت قوات الأمن الإسرائيلية بأن فلسطينيا حاول طعن جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بسكين بالقرب من الخليل. وقد أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على المعتدي المزعوم وقتلته. ولم يبلغ عن وقوع إصابات بين قوات الأمن الإسرائيلية. وفي وقت لاحق، سلم فلسطيني آخر كان يقود سيارة المعتدي المزعوم نفسه إلى قوات الأمن الإسرائيلية.

وظل العنف المتصل بالمستوطنين مصدر قلق بالغ طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أصيب ١٥٦ فلسطينيا برصاص مطاطي أطلقتته القوات الإسرائيلية و ١٥ بالذخيرة الحية في مواجهات اندلعت في برقة وما حولها بالقرب من نابلس، بعد أن داهم المستوطنون القرية مرارا وتكرارا وخربوا الممتلكات واشتبكوا مع السكان المحليين. وقد حدث ذلك في إطار احتجاجات المستوطنين على مقتل مستوطن إسرائيلي في تلك المنطقة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ والمطالبة بإعادة إنشاء مستوطنة حومش المجاورة، التي تم إخلاؤها رسميا في عام ٢٠٠٥.

وفي عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتبكت قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون في سياق الجهود التي تبذلها قوات الأمن لتفكيك المباني غير المأذون بتشييدها التي أقامها المستوطنون الإسرائيليون في حومش وغيرها من المواقع الاستيطانية، وهي أيضا غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. ويجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم بشكل عاجل إلى العدالة.

وبالانتقال إلى التطورات المتصلة بالمستوطنات، أرجأت السلطات الإسرائيلية في ٥ كانون الثاني/يناير مناقشة مقرة بشأن الاعتراضات على خطتين بشأن تشييد حوالي ٣٥٠٠ وحدة سكنية في المنطقة E-1 المثيرة للجدل في الضفة الغربية. ولم يحدد موعد جديد للمناقشة. وفي اليوم نفسه، نشرت السلطات الإسرائيلية مناقصات لنحو ٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية في حي تلبوت الشرقي في القدس الشرقية المحتلة.

والتجارة، بما في ذلك تيسير دخول المواد ذات الاستخدام المزدوج اللازمة لقطاعات الاقتصاد الرئيسية في إطار آلية إعادة إعمار غزة.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أعلنت دولة قطر أنها وقعت اتفاقية مع السلطة الفلسطينية ومؤسسة توزيع الكهرباء في غزة للمضي قدما في بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي من إسرائيل إلى غزة. ويهدف خط الأنابيب إلى خفض التكاليف وزيادة الكفاءة وتوليد الكهرباء في محطة توليد الكهرباء في غزة. وأحث جميع الأطراف على تيسير تنفيذ ذلك المشروع الهام.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن بدء تخصيص مساعدات نقدية بقيمة ٨,٢ مليون دولار للأسر التي تضررت منازلها خلال التصعيد في أيار/مايو ٢٠٢١. وبفضل المساهمات المالية الاستثنائية، وتقديم دفعة مقدمة من مساهمات عام ٢٠٢٢، وقرض الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والديون المرحلة إلى عام ٢٠٢٢، تمكنت الأونروا من الحفاظ على توفير التعليم الحيوي والرعاية الصحية والخدمات الإنسانية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة.

وبالنسبة لعام ٢٠٢٢، تقدم الأونروا مرة أخرى ميزانية برنامجية أساسية ذات نمو صفري، على الرغم من الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين. وتواجه الوكالة تهديدا ماليا خطيرا يهدد وجودها ويمكن أن يؤثر على حقوق اللاجئين ورفاههم وعلى الاستقرار الإقليمي. ولذلك أحث الدول الأعضاء على مواصلة وتوسيع مساهمتها في الأونروا.

وبالانتقال للحديث بإيجاز عن المنطقة، في الجولان، وبينما استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية بشكل عام، فإن الانتهاكات المستمرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم بين الطرفين في عام ١٩٧٤ لا تزال تزيد من حدة التوترات. ومن المهم أن يحترم الطرفان الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق وأن يمتنع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب في الجولان المحتل تزيد من تقويض السلام والاستقرار في المنطقة.

خلال أربعة أشهر. وعقب الاجتماع، أعلنت إسرائيل عن عدة تدابير، بما في ذلك تحديث تسجيل نحو ٩ ٥٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية وفي غزة وتقديم دفعة مقدمة قدرها ١٠٠ مليون شيكل إسرائيلي مقابل إيرادات التخليص الجمركي التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وإصدار تصاريح دخول إضافية للمسؤولين ورجال الأعمال الفلسطينيين. وأرحب بالمشاركة الرفيعة المستوى الجارية بين إسرائيل والمسؤولين الفلسطينيين والخطوات الأخيرة التي أعلن عنها. وأحث كلا الجانبين على مواصلة توسيع نطاق تلك المشاركة لإنهاء القضايا السياسية الأساسية السابقة.

وبعد أن حددت إسرائيل ست منظمات فلسطينية غير حكومية على أنها منظمات إرهابية، تواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف المعنية لتلقي مزيد من المعلومات عن الادعاءات وآثارها.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، انتهت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من تسجيل الناخبين في المرحلة الثانية من انتخابات المجالس المحلية، المقرر إجراؤها في ٢٦ آذار/مارس. غير أن مجلس الوزراء الفلسطيني أرجأ في ١٧ كانون الثاني/يناير انتخابات المجالس المحلية في غزة بسبب منازعات إجرائية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط افتراضيا عبر الإنترنت لمناقشة آخر التطورات السياسية والحالة في الميدان.

وبالانتقال إلى الحديث عن غزة، أكملت السلطات الإسرائيلية أثناء شهر كانون الثاني/يناير إصدار تصاريح لحوالي ١٠ ٠٠٠ تاجر وبائع من غزة، ليبلغ إجمالي التصاريح المعتمدة نحو ١٢ ٠٠٠، وهو أعلى رقم منذ سنوات. وأرحب باستعداد حكومة إسرائيل المعلن، تمشيا مع الالتزامات التي قطعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أوسلو، لزيادة حركة البضائع والأشخاص من وإلى قطاع غزة والخطوات المتخذة في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، أكرر التأكيد على ضرورة اتخاذ المزيد من هذه التدابير لتحقيق فوائد اقتصادية دائمة. وأحث الطرفين على المشاركة مع الأمم المتحدة لإيجاد طرق ملموسة لزيادة تعزيز سبل الوصول

وخلال زيارة قام بها الأمين العام إلى لبنان في كانون الأول/ديسمبر، أعرب عن تضامنه مع الشعب اللبناني في سياق الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في البلد. وأكد مجدداً على ضرورة أن يعمل القادة السياسيون معاً لإيجاد حل عاجل للأزمة.

وقد أعلن عن إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٥ أيار/مايو. وسيكون من المهم إعادة تنشيط مجلس الوزراء بالكامل، بما في ذلك تقديم الدعم الموثوق به للأعمال التحضيرية للانتخابات.

ولا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة نسبياً، على الرغم من حوادث السلوك العدواني المتفرقة ضد حفظة السلام. ولا تزال القوة تعمل مع الطرفين لاحتواء الحوادث ونزع فتيل التوتر على طول الخط الأزرق.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج منسق لمعالجة العقوبات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي تعوق الطريق أمام عملية سلام هادئة. وإلى جانب الإصلاحات والخطوات الرئيسية التي اتخذتها جميع الأطراف لنزع فتيل التوترات، يجب أن نركز على توفير سياق سياسي يكفل عدم تهديد المشاركة الإيجابية التي شهدناها في الأشهر الأخيرة.

والشركاء، بمن فيهم الشركاء في المنطقة، لهم دور حيوي يؤدونه. ويجب أيضاً بذل الجهود لمواصلة تشجيع جميع الفصائل السياسية الفلسطينية على التحرك صوب توافق سياسي في الآراء ووضع غزة والضفة الغربية المحتلة تحت سلطة فلسطينية ديمقراطية شرعية واحدة.

يجب أن تبقى غزة جزءاً لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين. ويجب التصدي للتحديات القصيرة الأجل والأزمات العاجلة. ومع ذلك، يجب أن نضمن في الوقت نفسه أن الحل الذي يتم التوصل إليه يعزز هدفنا النهائي: إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وستواصل الأمم المتحدة العمل بنشاط، إلى جانب نظرائها في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والشركاء الإقليميين

والدوليين، والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين، للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسيدة مجدلائي.

السيدة مجدلائي (تكلمت بالإنكليزية): أنا أم لطفلين. إنني أتعلق بمشاعر عاجزة للآباء في غزة الذين يرون الصور المفجعة للأطفال الذين يتم إنقاذهم خلال الفيضانات المفاجئة هذا الأسبوع في غزة وآخرين يحتمون تحت منازل ذات أسقف مصنوعة من الأغصان البلاستيكية. إن الأطفال في غزة الذين هم في سن ابنتي يكبرون في واقع لا ينبغي أن يعاني منه أي طفل في العالم: نقص المياه، والليالي الطويلة المظلمة والباردة بدون كهرباء أو وقود، والحروب، وما يقرب من ١٥ عاماً من الحصار الذي أدى إلى انعدام الأمن الطبي والغذائي. ويضاف إلى ذلك الآن كوارث تغير المناخ. نعم، نحن نرى ذلك بأم أعيننا، اليوم في غزة، ما يؤثر على حياة مليوني شخص.

ونحن كبشر وناشطين ومهنيين وصناع قرار ملزمون التزاماً ملحا بمنع المزيد من الأزمات الإنسانية والبيئية. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ في غلاسكو، نأمل أن يسير بنا قادة العالم في طريق يتضمن خطوات جادة نحو فرص أكبر، ليس فقط لإعادة البناء على نحو أفضل، ولكن للمضي قدماً نحو أفضل الاحتمالات.

إنني أمثل أمام مجلس الأمن اليوم كجزء من مجموعة استثنائية وشجاعة من دعاة حماية البيئة الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين. وبالتعاون مع نظيري، جدعون برومبيرغ، المدير الإسرائيلي، ويانا أبو طالب، المديرية الأردنية، نحن نقود منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط، وهي منظمة ملتزمة بمبادئ العدالة والسلام والكرامة والازدهار للجميع ورفاه بيئتنا المشتركة وكوكبنا.

إن دعوتنا إلى صفقة خضراء زرقاء للشرق الأوسط يمكن أن تحول المنطقة من مصدر للأخبار المزعجة إلى نموذج إيجابي معترف به للدبلوماسية والتعاون في مجال المناخ. وتقتترح الصفقة إقامة روابط

بكثير من الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية. ويزداد انعدام الأمن المائي حدة في المنطقة (ج)، حيث لا يزال الاحتلال العسكري يعوق الحصول على المياه والكهرباء. وفي غزة، تزداد الحالة سوءاً، حيث أن ٩٧ في المائة من مياه طبقة المياه الجوفية لإمدادات المياه المنزلية ذات نوعية لا تصلح للاستهلاك البشري. وخلال أشهر الصيف الطويلة، تحتاج الأسر الفلسطينية إلى التحكم الصارم في كمية المياه التي تستهلكها وشراء المياه من شاحنات المياه بأسعار تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ ضعف تكلفة المياه البلدية، مما يترك للأسرة القليل جداً للعيش من حيث الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى.

ولا تزال اتفاقات أوسلو من منتصف التسعينيات تحكم وضع توزيع المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تأخذ إسرائيل حصة الأسد من موارد المياه الطبيعية. ويعني عدم إحراز تقدم في عملية السلام أن حقوق الفلسطينيين في المياه لم يتم الوفاء بها بعد من مصادر المياه الجوفية المشتركة ونهر الأردن. ولا تزال قضايا المياه قائمة، إلى جانب اللاجئين والحدود والمستوطنات غير القانونية ووضع القدس، التي سيتعين حلها كحزمة واحدة.

ولم يؤد النمو السكاني الطبيعي والتنمية الاقتصادية إلا إلى زيادة احتياجات الفلسطينيين من المياه، مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى شراء كميات كبيرة من المياه المحلاة من إسرائيل، بمتوسط تكلفة يبلغ ٢٥٠ مليون شيكل سنوياً، مما يشكل ضغطاً إضافياً على الاقتصاد الفلسطيني الهش. إن عدم التحرك الآن لن يؤدي إلا إلى تعميق انعدام الأمن المائي والغذائي الفلسطيني والفقر والإحباط. والحقائق الصعبة على أرض الواقع في الضفة الغربية المحتلة وغزة تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في القلاقل، مع ما يترتب على ذلك من آثار أمنية على الجميع في منطقتنا. لقد حددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ منطقتنا بالفعل باعتبارها نقطة ساخنة للمناخ.

ولدينا اهتمام قوي بالعمل الآن ونرى فرصة للقيام بذلك. وندعو مجلس الأمن إلى النظر في نموذجنا للاتفاق الأخضر الأزرق للشرق الأوسط ليكون مساراً عملياً يمكن تحقيقه نحو تحقيق الأمن المناخي

إقليمية وترابط صحي من خلال تبادل الطاقة المتجددة والمياه. كما يشجع على اتخاذ خطوات استباقية نحو إعادة تأهيل واحدة من أكثر المسطحات المائية شهرة في العالم، نهر الأردن، والتنمية المستدامة حول مستجمعات المياه بأكملها من خلال بدء الأعمال التجارية الخضراء والوظائف. ويتناول الاتفاق حقوق الفلسطينيين في المياه في إطار منقح يختلف عن نهج كل شيء أو لا شيء، بهدف جلب المياه إلى كل منزل فلسطيني دون أي تكلفة على الأمن المائي الإسرائيلي.

وبفضل الحكومات التي تدعم عملنا، بما في ذلك السويد والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وغيرها من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، نشهد أهمية عملنا وسرعة العائد على أرض الواقع. إن برنامجنا التعليمي يخلق مجموعة من القادة الشباب والمهنيين المهرة والأفراد المبدعين الذين يفهمون واقعهم ومصالحهم الوطنية ويتحمسون للتعاون مع جيرانهم لإيجاد حلول.

وخلال السنوات الأربع الماضية وحدها، تواصلنا مع ٤٠ ٠٠٠ من الطلاب والمهنيين الشباب والمعلمين. ولدينا منصة الواقع الافتراضي، التي أنشأناها بمساعدة المهندسين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين الشباب، معترف بها كأداة تعليمية مفيدة من قبل مختلف المؤسسات المرموقة لبرامج التعليم العالي في مجال دبلوماسية المياه. ولعبة المحاكاة تقيد صناعات القرار والناشطين والصحفيين وغيرهم في مناقشات المسار الثاني حول أمن المياه والطاقة. يدعم برنامج الاستثمار المؤثر لدينا العديد من الشركات الخضراء، التي يقودها رواد الأعمال المحليون، مع عناصر التعاون عبر الحدود ونقل المعرفة. لقد نادينا وساعدنا في جمع استثمارات تزيد قيمتها عن ٥٠٠ مليون دولار لمشاريع البنية التحتية الأردنية والفلسطينية للمياه والصرف الصحي التي تعالج المخاوف البيئية المحلية وعبر الحدود.

أزمة المياه في فلسطين هي نتيجة للصراع السياسي، وضعف البنية التحتية، وقضايا الإدارة الداخلية، والآن تغير المناخ. ولو استطعت استمالة أعضاء المجلس لزيارة يطا، ثالث أكبر تجمع في الضفة الغربية، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه ٣٠ لتراً في اليوم، وهو أقل

منطور مع المناخ في قضايا المياه. إن أكثر من ٧٠ في المائة من مياه الشرب في إسرائيل يتم الحصول عليها الآن من محطات تحلية المياه. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر إسرائيل رائدة عالمياً في معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي للزراعة، مما يوفر الأمن المائي لمزارعيها.

ولكن في حين حققت إسرائيل مستوى عال من الأمن المائي، فإن أزمة الصرف الصحي المرتبطة بالنزاع في الضفة الغربية وغزة تهدد المكاسب التي يتم تحقيقها. وفي الضفة الغربية، يجري سنوياً تصريف ما يزيد على ٦٠ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي الخام والمعالجة بشكل سيئ من مصادر فلسطينية في البيئة، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية النادرة. وتعاني المجتمعات الإسرائيلية والفلسطينية التي تعيش على مقربة من الجداول الاثنتي عشرة العابرة للحدود من مخاوف تتعلق بالصحة العامة. وبالمثل، فإن أزمة الصرف الصحي المرتبطة بالنزاع في غزة تهدد صحة ورفاه الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. تؤدي مياه الصرف الصحي التي يجري صرفها من غزة في البحر الأبيض المتوسط إلى الإغلاق المتقطع لمحطات تحلية المياه في أقصى جنوب إسرائيل، مما يؤثر بشكل مباشر على إمدادات المياه الإسرائيلية.

ومن أجل حماية مواطنيها، تقوم إسرائيل بشكل أحادي ببناء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في الجانب الإسرائيلي. غير أن إسرائيل تقطع تكلفة معالجة مياه الصرف الصحي، بما في ذلك التكلفة الرأسمالية للبناء، من الضرائب الفلسطينية. وفي عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي هذا الخصم أكثر من ١١٠ ملايين شيكل. وتضعف هذه الاستقطاعات السلطة الفلسطينية وتمثل عاملاً مثبطاً لإيجاد حلول للصرف الصحي على الجانب الفلسطيني. وكما هو مبين في تقرير صادر عن مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي في عام ٢٠١٧، فإن الترتيبات الحالية للمياه والصرف الصحي تخذل الجانبين عن حماية المياه الطبيعية المشتركة بشكل فعال. ويشكل هذا الخذلان تهديداً للمكاسب التي تحققت في مجال الأمن المائي في إسرائيل.

والدبلوماسية المائية. ونعتقد أن قضايا المناخ يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل دفع حل الدولتين إلى الأمام داخل حدود عام ١٩٦٧.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة مجدلائي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد برومبيرغ.

السيد برومبيرغ (تكلم بالإنكليزية): لدينا اليوم فرصة سانحة للمضي قدماً في ترتيبات المياه الإسرائيلية الفلسطينية الجديدة التي يمكن أن تحسن سبل العيش وتعزز بناء الثقة وتعزز السلام. تتطلب أزمة المناخ التي تلوح في الأفق أن نفعل ذلك على وجه السرعة. إن قيادة إسرائيل في قطاع المياه، والأثر الوخيم لتغير المناخ على توافر المياه العذبة الفلسطينية والحكومة الائتلافية الجديدة في إسرائيل، كلها تجتمع لإيجاد سياق فريد يمكن فيه اتخاذ القرارات نحو حل النزاع والتعاون وبناء الثقة في قطاع المياه والمناخ.

إن العائق الذي طال أمده أمام إحراز تقدم في قضايا المياه الإسرائيلية الفلسطينية هو عقلية المحصلة الصفرية التي ترى في مكسب أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر. ولهذا السبب، نعمل في إيكوبيس الشرق الأوسط على أرض الواقع مع المدارس والبلديات والمهنيين الشباب وصناع القرار. ونسلط الضوء على كل ذلك، من منظور بيئي، ونحن نعتد اعتماداً كلياً على بعضنا البعض. ولذلك، فإن العمل معا لا يخدم الآخر، بل هو مسألة مصلحة ذاتية ومكسب متبادل.

ويدعو تقريرنا عن الصفقة الخضراء الزرقاء حكومتنا إلى العمل بشكل تعاوني بشأن قضايا المياه في إطار نموذج أزمة المناخ، بدلاً من الاستمرار في احتجاز قضايا المياه رهينة لسياسة الوضع النهائي. ومن خلال دفع الاتفاق الأزرق الأخضر، يمكننا تحقيق الأمن المائي والقدرة على التكيف مع المناخ للإسرائيليين والفلسطينيين وفي جميع أنحاء في منطقتنا.

يهدد الوضع الراهن الأمن المائي والصحة العامة. وإسرائيل معروفة جيداً بقيادتها في قطاع المياه وقدرتها على التكيف بشكل

منشأة كبيرة للطاقة الشمسية في الأردن تباع الكهرباء لإسرائيل مقابل مبيعات المياه المحلاة إلى الأردن. ويمثل الاتفاق اتفاقاً تاريخياً للقدرة على الصمود في مواجهة المناخ في منطقتنا.

ويمكن لنفس الأساس المنطقي للاتفاق الأزرق الأخضر الآن أن يحقق الأمن المائي للإسرائيليين والفلسطينيين، وأن يبني الثقة ويبقي آفاق السلام حية. ونطلب إلى مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تتبنى منظوراً للقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وأن تعطي الأولوية للأمن المناخي الإسرائيلي الفلسطيني بدعوة الطرفين إلى المضي قدماً في ترتيبات جديدة لتخصيص المياه الطبيعية ومكافحة التلوث. وندعو وزراء الخارجية إلى أن يحذو حذو وزير خارجية فنلندا، معالي السيد بيكا هافيستو، للمساعدة في إنشاء تحالف من الراغبين من أجل النهوض بصفقة خضراء زرقاء للقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الشرق الأوسط. وندعو منتدى شرق المتوسط للغاز إلى توسيع ولايته لتشمل الطاقة المتجددة والشواغل المناخية لكي يكون وسيلة أساسية لتعزيز الأمن المناخي في منطقتنا. وأخيراً، ندعو مجلس الأمن إلى الاعتراف عالمياً بأن تغير المناخ يشكل تهديداً للسلام، بالمعنى المقصود في المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أشكر موظفي إيكوبيس في عمان ورام الله وتل أبيب، ومجلس إدارتنا وأعضاء اللجنة الاستشارية الدولية التابعة لإيكوبيس. وأشكركم، سيديتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بروميرغ على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد المالكي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بينما نجتمع هنا لمناقشة كيفية دفع السلام قدماً، تواصل إسرائيل بلا كلل مسارها ضد الشعب الفلسطيني على الأرض.

كما تسهم أزمة المناخ في انعدام الأمن المائي الفلسطيني. ونحن مصممون في إيكوبيس على مساعدة حكومتنا وشعبنا على فهم أن أزمة المناخ يجب أن تؤدي إلى زيادة التعاون - فالإسرائيليون والفلسطينيون يعانون بشكل مباشر من آثار أزمة المناخ. ولم يعد ينظر إلى تغير المناخ في منطقتنا على أنه مسألة نظرية. يعترف الجميع بأنه تهديد مباشر لمصالح المياه والصحة والأمن القومي. وكما ذكرت السيدة مجدلاني قبلي، فإن الجمع بين النزاع والمسائل الإدارية المشتركة وأزمة المناخ يسهم إسهاماً كبيراً في انعدام الأمن المائي الفلسطيني وفقدان سبل العيش والعداء لإسرائيل.

تتيح الحكومة الائتلافية الجديدة في إسرائيل فرصاً جديدة. وفي الأشهر الأخيرة، تواصل شركاء الائتلاف في إسرائيل مع السلطة الفلسطينية، رغبة في زيادة التعاون في قطاعي البيئة والمياه. وإذا ما نفذ هذا التعاون، فسوف يحسن الواقع على الأرض، ويبني الثقة الضرورية لدفع جهود السلام قدماً. وقد حددت إسرائيل، بقيادة وزارة حماية البيئة، أزمة المناخ على أنها مسألة ذات أولوية وطنية. وأعربت إسرائيل عن رغبتها في العمل بشكل وثيق مع إدارة بايدن والوزير كيري في مكافحة تغير المناخ على الصعيد العالمي. وفي الآونة الأخيرة، أنشأ الرئيس هرتسوغ منتدى وطنياً للمناخ، وأنشئ فريق عامل معني بالتعاون الإقليمي، يشرفني أن أشارك في رئاسته. وكما يعترف المجتمع الأمني الإسرائيلي بالصلة بين أزمة المناخ والأمن الإقليمي.

تلك هي توصياتنا إلى مجلس الأمن. ومنذ أن قدمت أنا والسيدة مجدلاني والسيدة أبو طالب إحاطة إلى مجلس الأمن قبل ثلاث سنوات (انظر S/PV.8517)، تغير الكثير. وقد عرضنا حينئذ رؤية لكيفية تعزيز الحكومتين للقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال تسخير البحر عبر زيادة المياه المحلاة، بتسخير الطاقة الشمسية من خلال الاستثمار على نطاق واسع في الطاقة الشمسية. وفي غضون أقل من عام على صدور تقرير الصفقة الزرقاء الخضراء، وقعت الحكومتان الإسرائيلية والأردنية، فيما يرجع إلى حد كبير إلى الفرص والظروف المتغيرة المذكورة أعلاه، على إعلان نوايا لإنشاء

لقد كان عام ٢٠٢١ واحداً من أكثر السنوات دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ أكثر من عقد، بما في ذلك الأطفال الفلسطينيون، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر. وكانت سنة ٢٠٢١ من أسوأ السنوات من حيث هدم المنازل ومن حيث عدد الوحدات الاستيطانية التي طُرحت مناقصات لإنشائها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ورغم أن هذا العام لم يكد يبدأ، فإن أحداثه ترسم صورة قاتمة عما ينتظر شعبنا إذا لم تُتخذ إجراءات حازمة. فقد شهدت الأيام الأولى من عام ٢٠٢٢ مقتل المزيد من الفلسطينيين، حتى من الأطفال وكبار السن، ومنهم الشيخ سليمان الهذالين، أيقونة المقاومة الشعبية السلمية البالغ من العمر ٨٠ عاماً، فضلاً عن الإعلان عن خطط لبناء وحدات استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة واستمرار نزع الملكية والتهجير القسري لشعبنا. وفي ظل هذه الظروف، فإن النقاعس سيكون، في أحسن الأحوال، بمثابة تهاون، وفي أسوأ الأحوال بمثابة تواطؤ.

إن الشعب الفلسطيني هنا ليبقي. وقد جرت تجربة واختبار صموده على مدار عقود، وهو لا يتزعزع. غير أننا نحث المجتمع الدولي على تجنبه المزيد من المعاناة غير الضرورية والحيلولة دون تحمل جيل آخر من الفلسطينيين لهذا الظلم ومكابدة هذا المصير بتوفير الحماية الدولية التي يستحقونها وبمساعدتنا على إنهاء هذا الاحتلال الاستعماري الآن.

لماذا يشعر المرء بالحاجة الملحة فيما يتعلق بنزاع مستمر منذ قرن في حين أن هناك العديد من القضايا الملحة الأخرى؟ إضافة إلى الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني وإنهاء عقود من الاحتلال والقمع، هناك حاجة ملحة لأن هذا النزاع له حل ربما يكون متاحاً اليوم ولكنه لن يكون مجدياً غداً. إن حل الدولتين الذي شرّعه المجتمع الدولي ودافع عنه لفترة طويلة جداً لا يحتاج إلى عبارات مواساة من ممثلي الأمم المتحدة. بل يحتاجهم لإنقاذه. وفي غياب هذا الشعور بالإلحاح، ينبغي للدول الأعضاء أن تستعد لتشهد تشييع هذا الحل إلى مثواه الأخير مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب على حياة الملايين من الناس، من الفلسطينيين ومن غيرهم.

اليوم، وقبل الفجر، حاصرت القوات الإسرائيلية منزل عائلة الصالحية في الشيخ جراح وداهمته، واقتلعتهم بعنف - بمن فيهم أطفالهم - من منزلهم، وألقت بهم في البرد القارس واعتقلت عدداً من أفراد الأسرة ومؤيديهم قبل أن تهدم منازلهم، تاركة وراءها اليأس والدمار.

وقد حدث ذلك بينما هرع ممثلو الأمم المتحدة إلى مسرح الحادث، حيث كان بعضهم حاضراً قبل ذلك بساعات قليلة، وعلى الرغم من دعواتهم المتكررة المناهضة لهذه الجرائم. وشُردت عائلة الصالحية، التي سبق وأن شُردت قسراً في عام ١٩٤٨، مرة أخرى.

إن إنكار إسرائيل لحقوق الفلسطينيين وتحديها للمجتمع الدولي مستمران منذ فترة طويلة لأنه يمكنها التعويل على حقيقة أنه ستكون هناك انتقادات وإدانات، ولكن لن تكون هناك عواقب. وإذا أراد المجتمع الدولي مساعدتنا على إنهاء هذا النزاع، فعليه أن يضع حداً لإفلات إسرائيل من العقاب.

هناك تحيز عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، ولكن ليس التحيز الذي تدعي إسرائيل أنه موجود. إنه التحيز الذي يحميها من أي شكل من أشكال المساءلة؛ التحيز الذي يمنع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء في أي وقت بموجب الفصل السابع؛ التحيز الذي يسمح لإسرائيل، بدلاً من الاعتذار عن جرائمها ووضع حد لها، باتهام حتى أقرب شركائها بمعادة السامية بسبب التصويت على قرارات متجذرة في القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ التحيز الذي يسمح لها بمهاجمة المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن بسبب اضطلاع هذه الهيئات بولاياتها، وبإهانة ومضايقة قادة العالم والحائزين على جائزة نوبل للسلام والشخصيات المشهود لها بالأمانة ويقظة الضمير والمشاهير والمواطنين بسبب موقفهم من قضية فلسطين؛ التحيز الذي يسمح لإسرائيل بتجريم المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني ولا تزال توصف بأنها ديمقراطية؛ التحيز الذي يسمح لإسرائيل بأن تصبح عضواً في الأمم المتحدة، بينما، بعد ٧٥ عاماً، لم تصبح دولة عضواً بعد؛ التحيز الذي يعترف بحق سلطة احتلال في الأمن، والذي يُفسر تفسيراً واسعاً جداً، في حين يُحرم الشعب الخاضع للاحتلال من أبسط أشكال الحماية.

لا يمكن ترك مصير الشعب الفلسطيني رهينة لسياسة إسرائيل الداخلية ورغباتها التوسعية، ولا يمكن أن يكون بقاء الائتلاف الإسرائيلي ذريعة لحرمان شعب بأكمله من حقوقه.

إن إسرائيل تظهر نفس الغطرسة التي أبدتها القوى الاستعمارية التي أعماها نهمها الاستعماري عبر التاريخ. وشفاء إسرائيل من هذا المرض ليس خدمة لفلسطين وسيادة القانون الدولي وإنسانيتنا فحسب، بل أيضًا لإسرائيل نفسها. ولن تنتظر إسرائيل في إنهاء الاستعمار إلا عندما تفوق تكلفته فوائده. وعندئذ سيطالب الشعب الإسرائيلي بإنهائه.

وتوفر قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، طريقًا واضحًا إلى السلام العادل، وذلك هو السبيل الوحيد إلى إحلال السلام. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية متابعة تنفيذ قراراته. إن من الأهمية بمكان سن القوانين وإدانة من ينتهكونها، ولكن من المهم أيضًا متابعة الإنفاذ وضمان المساءلة. وتريد إسرائيل أن تتماشى قرارات الأمم المتحدة مع الواقع غير القانوني الذي أوجدته في الميدان، بينما ينبغي للمجلس أن يكفل أن يكون الواقع على الأرض متماشيا مع قراراته. ويعلن الممثلون الإسرائيليون غضبهم من أن مجلس الأمن يتورط في النزاع، في حين ينبغي للمجلس أن يبدي غضبه إزاء موقف إسرائيل الراض وانتهاكاتها المستمرة. أدعو أعضاء المجلس لزيارة فلسطين، ودراسة الوضع على الأرض بشكل مباشر، ومناقشة واعتماد الخطوات اللازمة لضمان أن ما تم اعتماده هنا يؤثر على الواقع هناك.

هل يعتقد الزاعمون بعدم نضوج الظروف بعد لتحقيق السلام بدون تدخل دولي أنها ستتضج على الإطلاق؟ قبل ٣٠ عاما، انعقد مؤتمر مدريد ليس لأن الأطراف نفسها قررت صنع السلام، ولكن لأن العالم لم يترك لهم أي خيار آخر. ولو سُمح لإسحاق شامير باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مفاوضات السلام، لما عُقدت على الإطلاق. هذا هو نوع العزم والشعور بالإلحاح الذي نحتاجه اليوم، بما يؤدي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام من شأنه أن يحشد كل النوايا الحسنة والوسائل المتاحة لإنفاذ السلام وتحقيق حل عادل، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

إن الشعب الفلسطيني سيبقى على قيد الحياة، ولكن حل الدولتين قد يندثر. فما الذي سيحدث بعد ذلك؟ هل سيقبل المجتمع الدولي هذا الفصل العنصري في القرن الحادي والعشرين، أم أنه سيتحول إلى داعية لحل الدولة الواحدة القائمة على الحرية والمساواة في الحقوق للجميع من النهر إلى البحر؟ ستكون هذه هي الخيارات الوحيدة المتاحة آنذاك.

إننا نقدر جهود المجتمع الدولي في الدفاع عن الإجماع الدولي ونشعر بالامتنان إزاء التضامن القائم على المبادئ والدعم المقدم لشعبنا منذ فترة طويلة. وهذه هي اللحظة الحاسمة التي يمكن أن توتي فيها كل هذه السنوات والجهود والموارد ثمارها أو تتبدد.

إن الانتظار لن يجدي نفعًا. ويعني ترك الطرفين وحدهما ترك عجلة القيادة في أيدي المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين لأنهم هم الذين يسيطرون على الأمور في إسرائيل.

ولئن كانت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير قد تخفف جزئيًا من المصاعب التي يواجهها شعبنا، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن معالجة السبب الجذري لمعانانتنا وللنزاع، ألا وهو، الاحتلال الإسرائيلي. ولا يمكن لطرف أن يرسخ الاحتلال وأن يتظاهر بتقليص النزاع. ولا يمكن لطرف أن يرفض حل الدولتين وحل الدولة الواحدة وأن يضم جغرافيتنا بصورة غير مشروعة ويحاصر تكويننا الديموغرافي ويهاجم شعبنا والأماكن المقدسة، بما في ذلك في مدينة القدس الشريف، ويطالب لنفسه وحده بالسلام والرخاء والأمن.

منذ متى يخضع حق الشعوب في تقرير المصير للنوايا الحسنة للسلطة الاستعمارية؟ وهل يقبل أي بلد ممثل في الأمم المتحدة بهذا المنطق؟ وهل يمكن لأحد أن يدعي بجدية أنه ينبغي لنا أن ننتظر أن تكون إسرائيل مستعدة لإنهاء احتلالها من تلقاء نفسها وأن تستيقظ يوما ما أكثر حكمة وتقرر أن تصحح مسارها بنفسها وأن تحترم سيادة القانون الدولي وأن تستمع إلى مشورة العالم بناء على أسسها الموضوعية؟ هل هناك أحد حول هذه الطاولة يعتقد أن هذه استراتيجية عقلانية أو رابحة؟

اضطروا إلى النجاة من أربع حروب لبلوغ سن الـ ١٥ عاماً. ولا أحد أكثر تعباً من الأم التي تخشى رؤية ابنها يعتقل أو يقتل في كل مرة يغادر فيها المنزل، أو أكثر من مئات الآباء الفلسطينيين الذين لم يتم ذكرهم قط في هذا المجلس، والذين يحرمون من الحق البسيط في دفن أحبائهم بكرامة.

ولا أحد أكثر تعباً من الأسرى الذين لم يلجأوا إلى الإضراب عن الطعام الذي يهدد حياتهم إلا للاحتجاج على احتجازهم التعسفي، أو من اللاجئين الذين يتعين عليهم، بعد العثور على مأوى، أن يواجهوا ضم المستوطنين الزاحف الذي يصل إلى عتبة بيوتهم - ضحايا لنظام يميز نوعاً من البشر على الآخر. يجب الاستجابة لدعواتهم من أجل العدالة.

وهذا هو وقت العمل ووقت السلام، وليس الفصل العنصري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلّم هنا اليوم وأن تتاح لي الفرصة في البداية لتهنئة الأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

لقد أعربت قبل عام عن أمني في أن تكون المناقشات بشأن الشرق الأوسط في هذا المحفل أكثر توازناً، وأن تركز في نهاية المطاف على التهديدات الحقيقية التي تعصف بالمنطقة. وللأسف، لا بد لي من أن أنقل تلك الأمنية مرة أخرى للعام ٢٠٢٢. والواقع أن هناك اليوم جهات فاعلة خطيرة تهدد الاستقرار والأمن الإقليميين، وأكثرهم هي إيران، التي يواصل قادتها نسج شبكة الإرهاب الخاصة بهم في جميع أنحاء المنطقة.

وأود أن أبدأ، في الواقع، بالإعراب عن خالص التعازي للممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة في أعقاب الهجوم البغيض الذي شنته جماعة الحوثي الإرهابية التي ترعاها إيران، وكذلك للممثل الدائم للهند على الخسائر في الأرواح.

وما من شك في أن التهديد الذي يسببه النظام الإيراني يتطلب اهتماماً عاجلاً من العالم بأسره، وخاصة اهتمام مجلس الأمن. ولكن

لقد أعرب الكثيرون عن أملهم في أن تكون نهاية إدارة ترامب وحكومة نتنياهو كافية لتمهيد الطريق أمام زخم متجدد من أجل السلام. لكن في حين أن الإدارة الأمريكية الجديدة تراجعت عن العديد من السياسات غير القانونية وغير الحكيمة لسلفها - ونأمل أن تقي بالتزاماتها المتبقية - إلا أنها لم تضمن بعد أن تتخلى الحكومة الإسرائيلية الحالية عن سياساتها الاستعمارية، وأن تتخلى عن رفضها لحل الدولتين ومفاوضات السلام. وهذا موقف غير مقبول لا يجوز التسامح معه أو تبريره بل يجب عكس مساره. والعلاقة الأمريكية الخاصة مع إسرائيل تعني أن عليها مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

كما أن للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط دوراً هاماً تؤديه، بوصفها الهيئة التي فوضها مجلس الأمن بإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام. ولا يسعنا إلا أن نكرر النداء الذي وجهته روسيا لعقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري في أقرب وقت ممكن لحشد الجهود للخروج من المأزق الحالي.

وبموازاة ذلك، يمكن لكل دولة أن تساعد في إنهاء الاحتلال والنهوض بالسلام بالوفاء بالتزاماتها، تماشياً مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتمييز بين إسرائيل والأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وعدم الاعتراف بالإجراءات والسياسات غير القانونية والامتناع عن تقديم المساعدة لها، وتعزيز المساءلة. ونحن ممتنون لكل مواطن يقوم باتخاذ إجراء، ولكل منظمة تتخذ موقفاً مبدئياً، وكل دولة تقدم مساهمة.

وهناك العديد من المبادرات المهمة التي يجري اتخاذها لتعزيز العدالة والسلام من قبل الجهات الفاعلة في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. وما نحتاج إليه هو جدول أعمال مشترك للسلام يترجم تلك المواقف والجهود إلى تدابير جماعية لردع الجرائم وتعزيز الامتثال، وبالتالي المساعدة في النهوض بالسلام العادل.

ويتحدث المعلقون عن إجهاد المجتمع الدولي من القضية الفلسطينية. وبينما نفهم كيف يمكن للمرء أن يتعب من صراع دام طويلاً، صدقوني أنه لا يوجد شخص أكثر تعباً من الأطفال الذين

أطفالهم هجوما إرهابيا؟ هذا هو بالضبط نوع الهجوم الذي أودى بحياة أديل بيتون البالغة من العمر ٤ سنوات وآخرين. ماذا سيفعل ممثلو الدول الحاضرون هنا في هذه الحالة؟ هل سيدينون، على أقل تقدير، تلك الهجمات الإرهابية الوحشية التي ينفذها الفلسطينيون ضد المدنيين الإسرائيليين؟

انظروا إلى هذا: إن الصخور تقتل. إن الإرهابي ليس الشخص الذي يحمل مسدسا فحسب، وليس الشخص الذي يحمل قنبلة فحسب. إن الصخور يمكن أن تقتل، وهي تقتل. ولكن هل نسمع إدانة من السلطة الفلسطينية؟ هل أدانت السلطة الفلسطينية مقتل إيلي كاي، المرشد السياحي الإسرائيلي الذي أطلق عليه إرهابي فلسطيني النار في ظهره فيما كان يسير في القدس قبل بضعة أسابيع؟ هل أدانت السلطة الفلسطينية وشجبت مقتل يهودا ديمنتان، الذي قُتل في كمين نُصب لسيارته في الشهر الماضي؟ هل يدينون، أم يتغاضون؟ أين صوت القيادة الفلسطينية ضد أي عنف؟ إن الإسرائيليين لا يسمعون، والمجتمع الدولي لا يسمعه، والشعب الفلسطيني بالتأكيد لا يسمع أي إدانة. وبدلاً من ذلك، يسمعون التشجيع والتحريض.

وعندما يرى الفلسطينيون ما يقدمه قادتهم للإرهابيين من دعم وتكريمهم لهم، فإنهم يرون بوضوح أن الإرهاب يؤتي ثماره.

إن هذا النفاق، ذلك الإفلاس الأخلاقي، سم ينتشر على الإنترنت وفي وسائل الإعلام وفي المساجد وحتى في المدارس الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ولكن على الرغم من كل ذلك، فإن وزير الخارجية الفلسطيني، الذي لم يشجب مرة واحدة أعمال الإرهاب الفلسطيني، لديه الجرأة لاتهام إسرائيل بالعنف. وهو يلوم الإسرائيليين في حين أنه يعلم جيدا أن العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين هو الاستثناء من القاعدة، وليس القاعدة. وهو يعلم جيدا أنه كلما وقعت هذه الحوادث، فإنها تلقى استكاراً من جانب إسرائيل وقيادتها. إننا نبحث ونحقق وندين.

ولكن عندما يهاجم الفلسطينيون الإسرائيليين، تحتل السلطة الفلسطينية وتهنئ وتكافئ. وتواصل السلطة الفلسطينية دفع رواتب الإرهابيين تطبيقاً لسياسة الدفع مقابل الذبح، التي تعني أنه كلما سفك

على الرغم من هذه القضايا العاجلة والملحة، فإننا للأسف نجد أنفسنا نسمع مرة أخرى نفس الروايات الكاذبة التي تهاجم إسرائيل. إنها نفس الأكاذيب القديمة ونفس النفاق القديم. وإذا كانت هناك من كلمة تبرز أكثر من أي شيء آخر في الأمم المتحدة، فهي النفاق.

استمعنا من وزير الخارجية الفلسطيني إلى كل تلك الاتهامات الباطلة والمزاعم التي لا أساس لها. ولكن ما يتجاهله الوزير ببساطة، بينما يقف هنا ويشير بأصابع الاتهام إلى إسرائيل، هو أنه في الشهر الماضي - شهر واحد فقط - نفذ الفلسطينيون أكثر من ٢٠٠ هجوم إرهابي ضد مواطنين إسرائيليين. وقد وقع ١٤٣ هجوم رشق بالحجارة خلال شهر واحد فقط. ووقع ٢٠ هجوماً بالقنابل اليدوية وقنابل المولوتوف، فضلاً عن العشرات غيرها من عمليات الطعن وصدم السيارات وإطلاق النار وغير ذلك من الاعتداءات البدنية العنيفة، مما يهدد حياة الإسرائيليين ويودي بأرواحهم، وكل ذلك خلال شهر واحد فقط.

وقد اختتم ذلك عاما شهد آلاف الهجمات العنيفة الأخرى ضد الإسرائيليين - وهي هجمات لم تذكر في المجلس إلا بشكل هامشي في أحسن الأحوال. وتشمل تلك الهجمات إطلاق الصواريخ عشوائيا من غزة، وحوادث إطلاق النار وطعن المدنيين في القدس والدهس بالسيارات.

ولكن هناك نوعاً آخر من الهجمات الإرهابية، وهو نوع من الإرهاب الفلسطيني الذي يعرض للخطر الحياة اليومية للمدنيين الأبرياء في جميع أنحاء يهودا والسامرة والقدس، وهو نوع لم يرد ذكره في تقارير الأمم المتحدة ولم يعرض هنا على المجلس. هذه الهجمات الإرهابية بالحجارة - ليست بالحجارة الصغيرة، بل بصخرة مثل هذه، التي تلقى على الإسرائيليين في سياراتهم وعلى الحافلات. إن إلقاء الحجارة على الرجال والنساء الإسرائيليين، وعلى الأطفال والرضع الإسرائيليين، يتم كل يوم.

ففي عام ٢٠٢١ وحده، تعرض الإسرائيليون إلى ١٧٧٥ هجوماً بالحجارة شنّها إرهابيون فلسطينيون، ولكن العالم يقف صامتا. هل يعتبر أعضاء المجلس إلقاء الحجارة على سياراتهم أثناء القيادة بصحبة

إن العقبة الحقيقية التي تحول دون إحلال السلام كانت ولا تزال عدم قدرة الفلسطينيين على القبول بوجود إسرائيل في المنطقة كدولة يهودية. إننا نعلم أطفالنا التعايش والتسامح فيما يعلم الفلسطينيون أطفالهم الكراهية والعنف، فيما يحرضون ضد إسرائيل والشعب اليهودي، وفيما يشجعون المقاطعة ويهاجمون إسرائيل في الهيئات الدولية.

ومع ذلك، هناك خطوات إيجابية تجري على أرض الواقع لزيادة التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد استمع المجلس من منظمة إيكوبيس (جمعية أصدقاء الأرض - الشرق الأوسط) عن أهمية التعاون البيئي وكيف نحتاج إلى العمل معاً لتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ والأمن المائي، وهذا أمر صحيح. وأظهرت السنوات الماضية ما يمكننا القيام به في منطقتنا عندما تكون هناك إرادة للنجاح وبناء الجسور. ويظهر اتفاق المياه مقابل الطاقة بين إسرائيل والأردن والإمارات العربية المتحدة كيف يمكن للتآزر أن يحل أكبر مشاكل الكوكب وأن يوجد تعاوناً حقيقياً - بمساعدة الولايات المتحدة، بالمناسبة.

وقد أثبتت إسرائيل المرة تلو الأخرى أنها ملتزمة بالتعاون الإقليمي وبتحسين حياة الفلسطينيين. وإحدى أفضل الطرق للقيام بذلك هي في الواقع من خلال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي الواقع، وعندما كنت وزيراً لحماية البيئة، فقد روجت شخصياً للعديد من المبادرات التي حاولت القيام بها لمعالجة تلك المسائل الدقيقة. ومن المحزن أن القيادة الفلسطينية لديها أولويات مختلفة.

وقبل عدة شهور، التقت وزيرة حماية البيئة الإسرائيلية الحالية، تمار زانديبرغ، بنظيرها الفلسطيني. وكان ذلك أول اجتماع من نوعه منذ عام ٢٠١٤، ليس بسبب إسرائيل، بالطبع. واقترحت الوزيرة الإسرائيلية زانديبرغ العديد من المبادرات التعاونية فيما يتعلق بالبيئة وإدارة النفايات، ولكن إسرائيل لا تزال تنتظر رداً من الفلسطينيين.

إن الوئام هو ما تريده إسرائيل. ولكن النفاق والإرهاب هو ما تحصل عليه إسرائيل.

إن الفلسطينيين ليسوا وحدهم في الشرق الأوسط عندما يتعلق الأمر بدعم الإرهاب ونزع الشرعية عن إسرائيل. في بداية بياني،

الفلسطيني المزيد من الدماء اليهودية، كلما زاد المال الذي يحصل عليه هو وعائلته.

ولكن النفاق لا ينتهي عند هذا الحد. فمجلس الأمن مستمر أيضاً في عدم إدانة الإرهاب الفلسطيني بصورة واضحة. وتُلام إسرائيل، البلد الذي يتمتع بنظام قانوني قوي ولا يتسامح مطلقاً مع العنف والإرهاب بغض النظر عن هوية الجاني، في حين يجري التستر على أعمال الإرهاب والتحرّيش التي يقوم بها الفلسطينيون. ولا يؤدي غياب الرؤية وانعدام التناسب هذا إلا إلى إرسال رسالة واحدة إلى الفلسطينيين: أن الدم اليهودي رخيص وأن الإرهاب ضد اليهود مقبول.

إن الفلسطينيين يبحثون عن كل فرصة لتشويه الواقع من أجل تأجيج الوضع الميداني فيما يتبنى المجتمع الدولي افتراءاتهم. وما يحدث الآن في الشيخ جراح مثال نموذجي. إننا نتحدث عن أسرة استولت على أرض عامة لاستخدامها الخاص فيما كانت تلك الأراضي مخصصة لبناء مدرسة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا شأن من الشؤون البلدية، مر عبر جميع القنوات المحترمة للنظام القانوني الإسرائيلي المستقل، ومع ذلك استخدم الفلسطينيون هذه المسألة والرد المعهود المناهض لإسرائيل من قبل الأمم المتحدة لتحقيق مكاسب سياسية.

أمل أن يأخذ المجتمع الدولي الوقت للتثبت من الحقائق قبل أن يتبنى على الفور أكاذيب الفلسطينيين. ولم يفت الأوان بعد لكي يتخذ مجلس الأمن قراراً بمناسبة السنة الجديدة. فليكن عام ٢٠٢٢ هو العام الذي يتوقف فيه المجلس عن السماح بشن هجمات لا نهاية لها على إسرائيل من فوق منبره. فليكن عام ٢٠٢٢ هو العام الذي يحاسب فيه المجلس الفلسطينيين على جرائمهم. فليكن عام ٢٠٢٢ هو العام الذي تنهي فيه الأمم المتحدة، كمؤسسة، النفاق ضد إسرائيل.

وعندما يطبق العالم ومجلس الأمن على وجه الخصوص بوصلته الأخلاقية على نحو صحيح، قد نجد الطريق إلى السلام. ولكن ما دام يسمح لنفسه بالسير وراء أكاذيب الإرهابيين ومؤيديهم، سنظل جميعاً هائمين على وجوهنا في الدروب المجهولة لنزاع مستمر.

على وجودهما هنا اليوم. إن عملهما في مجال المناخ والأمن مثال جيد على مدى أهمية دعم المبادرات الإقليمية والمحلية لبناء السلام وبناء الثقة، وكيف يمكن لمعالجة المشاكل المشتركة أن تكون مدخلا محتملا لإيجاد أرضية مشتركة.

يظل دعم النرويج القوي لحل الدولتين عن طريق التفاوض ثابت دون تغيير. ويبدو هذا الهدف في الوقت الحاضر بعيد المنال. فالنزاع والتوترات تتصاعد. في عام ٢٠٢٢، يجب أن نأخذ الحالة إلى مسار أفضل.

أولا، يجب وقف العنف وأعمال الإرهاب. ويجب حماية جميع المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي. ويجب احترام حقوق الإنسان. ويجب حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. إن وجود مجتمع مدني نابض بالحياة في فلسطين أمر بالغ الأهمية.

ثانيا، يجب على إسرائيل أن توقف بناء المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء. فجميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. إنها تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين، وتُصعد الصراع. لقد تم ليلة أمس طرد أسرة فلسطينية أخرى من منزلها في القدس الشرقية. هذا يجب أن يتوقف. علاوة على ذلك، يجب احترام الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

ثالثا، هناك حاجة إلى سلطة فلسطينية قوية. إنني أدعو إسرائيل إلى مراجعة السياسات والإجراءات التي تُضعف السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني. لقد حددت مجموعة المانحين التي ترأسها النرويج برنامجا لمواصلة بناء الدولة الفلسطينية. ويجب أن ننفذه. أدعو السلطة الفلسطينية إلى تعزيز شرعيتها الديمقراطية بين شعبها. وأدعو الفصائل إلى إحياء الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة في فلسطين. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نقدم الدعم وأن نقوم بدورنا. وينبغي أن نتعاون مع أي حكومة فلسطينية ترفض استخدام العنف وتتقيد بالاتفاقات السابقة التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية.

رابعا، يجب تحسين حالة سكان غزة. إنني أرحب باستعداد إسرائيل لتعديل سياساتها، بما في ذلك زيادة الحركة والتجارة. وأدعو

أعربت عن تعازي في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شنه الحوثيون بطائرة مسيرة. وقد رعت إيران ذلك الهجوم، كما ترعى معظم الأعمال الإرهابية التي تُنفذ في المنطقة. والقاسم المشترك بين الحوثيين وحزب الله وحماس هو أنهم جميعا وكلاء إرهابيون لنفس الراعي الخبيث.

ولا تزال المنطقة بأسرها تعيش في ظل التهديد الإيراني. ومع وصول المحادثات في فيينا إلى مرحلة حرجية، يقف المجتمع الدولي أمام مفترق طرق. وإذا سُمح للإيرانيين بأن يعتقدوا أن العالم لا ينوي بجدية منعهم فيما يتسابقون نحو القنبلة، فإنهم سيواصلون صنع قنبلة نووية. وإذا سُمح لإيران بأن تعتقد أنها تستطيع الاستمرار في بناء ممر للإرهاب من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط، فهذا ما ستفعله. وإذا سُمح لإيران بأن تعتقد أن بوسعها الاستمرار في قمع شعبها وتركه في فقر، وحتى من دون ماء، فيما تتفق كل قرش على برامجها الصاروخية، فهذا ما ستفعله.

وهذه ليست مجرد مشاكل إسرائيل. إن إيران، أكبر دولة راعية للإرهاب، تسعى إلى فرض هيمنتها الشيعية المتطرفة على المنطقة وخارجها. وهذه ليست مشكلة لإسرائيل فحسب، إنها مشكلة للعالم بأسره، وينبغي أن تكون تلك المشكلة محور اهتمام المجلس في عام ٢٠٢٢.

هناك من يقولون إن إيران لديها النقيض للمسة مبداس وإن كل ما تلمسه يتحول إلى إرهاب وتدمير، لا إلى ذهب. انظروا فحسب إلى سورية ولبنان وغزة واليمن. ولكن على عكس لمسة مبداس، هذه ليست أسطورة.

إن الوقت ليس في صالحنا. ولكن بحسن النية والرغبة القوية، يمكن أيضا أن نطوي هذه الصفحة من تاريخنا ويمكننا جميعا أن نمضي قدما في بناء مستقبل أفضل لشعوب الشرق الأوسط. وهذه هي الرغبة الصادقة لدولة إسرائيل وشعبها في السنة الجديدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية النرويج.

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. كما أود أن أشكر جدعون برومبيرغ وندي مجدلاني من منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط

إن إيجاد حل دائم للحالة في الشرق الأوسط مسؤولية لا يمكننا أن نتهرب منها أو نتجاهلها. فهذا ليس تحدياً سيختفي يوماً ما بدون التزام جماعي بالحوار بين الطرفين ودعم المجتمع الدولي. نحن نعلم أن عواقب النقاعس عن العمل ستكون أكثر خطورة في المستقبل.

وعلى الرغم من التدخلات الهامة العديدة التي قام بها المجتمع الدولي والأطراف منذ عقد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ إلا أن هدف التسوية السلمية والشاملة للحالة في الشرق الأوسط ما زال يراوغنا. إن المعاناة التي لا تنتهي للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني واحتمال تحقيق السلام والرخاء في الشرق الأوسط تجبرنا على أن نكون ثابتين في السعي إلى تحقيق الهدف الذي دام عقوداً.

إن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة وسط أزمة الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا ينذر بالخطر ويستدعي تجديد اهتمام المجتمع الدولي. ويجب على المجلس أن يعالج على وجه السرعة مسألة كيفية تنشيط محادثات السلام الفعالة والمنسقة، استناداً إلى الدروس المستفادة، وبالبناء على المبادرات السابقة واستكشاف إمكانيات جديدة يمكن من خلالها لإسرائيل وفلسطين تحقيق تطلعاتهما إلى حياة طبيعية، وإلى الفرص لكل إسرائيلي وفلسطيني، وفي الواقع إلى إقامة الدولة.

وتعتقد غانا أن حل الدولتين الذي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين بسلام جنباً إلى جنب على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ يظل الخيار القابل للتطبيق لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ولذلك فإن غانا تقدر تيسير النزوح للاجتماع الوزاري الذي عُقد بحضور شخصي لأعضاء لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ونشكر مجتمع المانحين وشركاء التنمية الدوليين على التزامهم بدعم تسوية مجدية وشاملة. وتشيد غانا بالجهود التي بذلها مؤخراً الأمين العام ومبعوثو المجموعة الرباعية للشرق الأوسط لمعالجة الشواغل البالغة الأهمية المتصلة بالأوضاع المالية في فلسطين والأحوال المتوترة في الضفة الغربية والقدس وغزة.

إلى إيجاد حلول طويلة الأجل، ووقف إطلاق النار والهدوء. الناس من كلا الجانبين سوف يستفيدون من ذلك. فهم يريدون العيش بأمن. إن وكالات الأمم المتحدة، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، هي الأدوات الرئيسية للمجتمع الدولي في غزة. فيجب أن نضمن أن الأونروا قادرة على مواصلة تلبية الاحتياجات الماسة للاجئين الفلسطينيين.

خامساً، أرحب بتطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدة دول عربية. ومن الضروري أن يشارك الفلسطينيون أيضاً في هذه العملية وأن يستفيدوا منها. فمن شأن إحراز تقدم ملموس في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعزز عملية التطبيع ويعزز الاستقرار في المنطقة.

سادساً، إن استئناف المفاوضات مسألة ملحة. فيجب حل مسألة الحدود والأراضي قبل فوات الأوان. إنني أحث الطرفين على استكشاف الكيفية التي يمكنهما بها استئناف المحادثات، حتى وإن كانا غير مستعدين للبدء بعد. فمن شأن الخطوات الفورية المتفق عليها في الاتجاه الصحيح أن تساعد على توجيه الحالة إلى مسار أفضل.

وفي الختام، أود أن أذكر أنفسنا جميعاً بأن مجلس الأمن قد وضع معايير لحل الدولتين، وكان آخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وما زلنا نؤيد العودة إلى المفاوضات على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي، والمعايير المتفق عليها دولياً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية غانا.

السيدة بوتشوي (غانا) (تكلت بالإنكليزية): يسرني أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط وأن أشيد بالنزوح لقيادتها في هذه القضية البالغة الأهمية. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم أمام مجلس الأمن بشأن الحالة السائدة في الشرق الأوسط.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أدلي بملاحظاتي، أود أن أتقدم بتعازي إلى الإمارات العربية المتحدة. إن الولايات المتحدة تدين من دون تحفظ الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الإثنين في أبو ظبي وأسفر عن مقتل ثلاثة مواطنين أبرياء.

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. وأرحب ترحيباً خاصاً بمقدمي الإحاطتين من إيكوبيس الشرق الأوسط وأشكرهما. كما أرحب بالمثلث الدائم لإسرائيل، السيد إردان، ووزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب، السيد المالكي، في جلسة اليوم. وكذلك أعرب عن تقديري لحضور وزيرة خارجية غانا وأرحب بها.

يتيح هذا العام فرصة لإعادة الالتزام بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولذلك، أود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعمنا القوي لحل الدولتين، والذي تعيش بموجبه إسرائيل اليهودية والديمقراطية في سلام إلى جانب دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وتملك مقومات البقاء. وكما أشرت من قبل، أتطلع إلى اليوم الذي لا نجد فيه ضرورة لاستهداف إسرائيل وحدها بهذا النوع من التركيز غير العادل في مجلس الأمن.

إن جميع أشكال الكراهية والعنف تتعارض تعارضاً صارخاً مع هدف حل الدولتين. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء التوترات في الضفة الغربية وغزة وفي القدس وفي محيطها، ولا سيما العنف المرتكب ضد المدنيين الذين يحاولون ممارسة حياتهم اليومية. ولإحراز تقدم، يجب على إسرائيل والسلطة الفلسطينية كليهما الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تؤدي إلى تفاقم التوترات وتقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. ويشمل ذلك ضم الأراضي والنشاط الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء، على غرار ما رأيناه في الشيخ جراح، والتحرّيش على العنف ومكافأة الأفراد المسجونين لارتكابهم أعمالاً إرهابية.

وأود أن أكرر نقطة لأعضائنا الجدد، سبق أن أشرت في المجلس. لقد اتضح لي من رحلتي إلى إسرائيل والضفة الغربية في تشرين الثاني/

ويتطلب النهوض بعملية السلام استخدام الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لأدوات العمل الدبلوماسية لبناء زخم فيما يتعلق بالاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخراً والحفاظ عليه. كما إنه يتطلب من طرفي النزاع التغلب على حالة انعدام الثقة التي سادت في الماضي والعمل لإعادة بناء الثقة وحسن النية وإشراك الجمهور على كلا الجانبين في رؤية للسلام تعد بالأمن والازدهار. ولن يكون أي من ذلك أمراً سهلاً. وستكون تكلفة عدم القيام بذلك أصعب.

وتدين غانا جميع أعمال الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل الطرفين. فثلك الأعمال تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وإن نذكر الطرفين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي والقرارات العديدة الصادرة عن المجلس، فإننا نحثهما على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تعرقل وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل لإنهاء الصراع المستمر منذ عقود.

ونشكر الدول الأعضاء على تبرعاتها المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونحث على زيادة هذا الدعم لعكس اتجاه العجز الشديد في تمويل المنظمة لتمكينها من مواصلة مهمتها الحيوية المتمثلة في دعم المتضررين من الصراع. وندعو الأمين العام إلى تيسير عملية تمكننا من معالجة الخيارات المتاحة لتوفير تمويل أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ للعمل الإنساني في الشرق الأوسط.

ومن دون التزام حقيقي من جانب الأطراف في عملية السلام، سيواصل الحل السلمي للنزاع الانفلات من بين أيدينا. ولذلك، فإننا نحث الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل إحلال سلام شامل ودائم بروح التعاون وحسن النية.

أخيراً، أود أن أعرب عن التزام غانا بدعم وتيسير الطريق إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط وأن أؤكد على ضرورة التعاون والعمل الموحد بين جميع الدول الأعضاء والمجلس، بصفة خاصة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

أخيراً، ستتضم الولايات المتحدة في ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى شعوب دول من جميع أنحاء العالم للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. وعندما كنت في إسرائيل، كان لي عظيم الشرف أن أعيد إيقاد الشعلة الدائمة في قاعة الذكرى في ياد فاشيم. وكان ذلك الاحتفال الرسمي، الذي أقيم بجوار مغارة تضم رماد ضحايا محرقة اليهود من جميع أنحاء أوروبا، بمثابة تذكير مؤثر بالنسبة لي بواجبنا ألا ننسى أبداً. إن تذكر ضحايا محرقة اليهود وتكريمهم يعني أكثر من مجرد التأمل؛ إنه يعني القيام بعمل ما. ويصدق ذلك بصفة خاصة في وقت تتزايد فيه معاداة السامية وإنكار محرقة اليهود. وقد ذكرتنا الأحداث المروعة التي وقعت في كوليفيلي، تكساس، في نهاية الأسبوع الماضي، نحن الأمريكيين، بذلك. إنها تذكرنا بأنه يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً للوقوف ضد معاداة السامية والتطرف.

وستواصل الولايات المتحدة مناصرة تحقيق العدالة لضحايا معاداة السامية وللناجين من محرقة اليهود وأحفادهم. ونحن ملتزمون ببناء عالم يتم فيه تدريس الدروس المستفادة من محرقة اليهود عالمياً ويعيش فيه الناجون أيامهم بكرامة وفي راحة وتحظى فيه حياة جميع البشر بالاحترام والتعاطف. ولأول مرة منذ سنوات عديدة، تكون لجميع أعضاء المجلس علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل. وهذا دليل على التحولات الهامة الجارية في الشرق الأوسط ويدل على إسهام إسرائيل على الساحة العالمية. فلنغتتم هذه الفرصة لتجاوز نقاط حوارنا المعتادة ولتحديد سبل لدعم الأطراف في السعي إلى تحقيق سلام مستدام ودائم لجميع شعوبها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمساعدة وزير الخارجية والتعاون الدولي للشؤون السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أود أن أشكر معالي وزيرة، أنيكن هويتلندت، على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة. كما أرحب بأصحاب المعالي الحاضرين بيننا اليوم، وأشكر أيضاً المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند

نوفمبر أن الإسرائيليين والفلسطينيين عالقون في دوامة من انعدام الثقة المتبادل تمنع قيام ذلك التعاون الذي يمكن أن يحقق الرخاء والحرية والأمن للجميع. فالإسرائيليون لا يعتقدون أن هناك شريكاً لهم في السلام، فيما تتملك حالة من اليأس الفلسطينيين، نابعة من الغياب التام للأفق السياسي. وهذه الفجوة في الثقة هي أكبر عقبة أمام إحراز تقدم سياسي وإحلال السلام. ويتعين القيام بمعظم العمل فيما يتعلق بإعادة بناء تلك الثقة مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم.

وقد أسفر الاجتماع الأخير بين رئيس السلطة الفلسطينية عباس ووزير الدفاع الإسرائيلي غانتس عن خطوات ملموسة، بما في ذلك تحويل إسرائيل مبلغ ٣٣ مليون دولار من مدفوعات الضرائب إلى الفلسطينيين وإصدار تصاريح تجارية والموافقة على المركز الإنساني. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من مواصلة الاستفادة من ذلك التقدم وأن نتمكن جميعاً من القيام بدور في تيسير اتخاذ المزيد من الخطوات الإيجابية. وعلى سبيل المثال، أود أن أشيد بالأردن ومصر على الدور البناء الذي يقومون به في منع تجدد العنف، ولا سيما الاجتماع الذي عقده في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر في القاهرة مع السلطة الفلسطينية.

ونقدر كذلك إسهام النزوح بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة. إن اللجنة بمثابة محفل هام للمجتمع الدولي لدعم التنمية الاقتصادية للفلسطينيين. ويمكن للمجلس كذلك أن ييسر توليد زخم للمضي قدماً، شأنه شأن منظمات المجتمع المدني مثل تلك التي سمعنا منها اليوم - منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط. ومرة أخرى، أشكر مقدمي الإحاطتين على عرضيهما. إن أعضاء المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني يقومون بدور أساسي في بناء الجسور بين الناس في إسرائيل والضفة الغربية وغزة والأردن. وتكتسي البرامج التعليمية والموائد المستديرة لمناقشة مشاريع مثل الصفقة الخضراء الزرقاء للشرق الأوسط أهمية لمعالجة القضايا المشتركة التي لا تعرف تخوماً أو حدوداً، مثل تغير المناخ. ونحث على توسيع نطاق تلك الأنواع من التبادلات لتشمل كذلك الموقعين على اتفاقات أبراهام. ويتعين علينا أن نوّكد أهمية الحوار والتبادلات التقنية للتصدي للتحديات المشتركة التي نواجهها.

ثانياً، ينبغي السعي لمنع أو خفض أي تصعيد قد يحدث نظراً لهشاشة الأوضاع. كما يجب الحفاظ على الوقف الأخير لإطلاق النار. ونثمن في هذا الصدد الجهود المتواصلة للأشقاء في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية. ونحث على ضرورة العمل لبناء الثقة وكسر الجمود الحالي وإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية. ونأمل أن يساهم اللقاء الأخير الرفيع المستوى بين الطرفين في توفير فرص جديدة للانخراط في الحوار.

ثالثاً، نؤكد على أهمية دعم الشعب الفلسطيني الذي يعاني من أوضاع صعبة، لا سيما مع ارتفاع الاحتياجات الإنسانية بشكل ملحوظ بسبب الجائحة. وبلدي، بدوره، أرسل مؤخراً لقاحات ومساعدات طبية لقطاع غزة، فضلاً عن مساعدته على مواجهة أزمة المياه ودعم بناء مدرسة للأونروا. ونثني في هذا الصدد على الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى.

وختاماً، يرى بلدي أن السعي الحثيث لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية سيمنع محاولات استغلال القضية لخلق انقسامات أو نشر التطرف في المنطقة. كما أن تحقيق مستقبل مستقر للمنطقة يتطلب من المجلس السعي لخلق بيئة حاضنة للسلام وبلورة موقف موحد تجاه قضايا منطقة. ونشدد في هذا السياق على أهمية امتثال كافة الأطراف لقرارات المجلس، وأن يسعى المجتمع الدولي اليوم لحل الأزمات بشكل جذري وليس الاكتفاء بإدارتها، مع إدراكنا بأن هذا ليس بالأمر الهين إلا أننا سنبدل كل ما بوسعنا بالتعاون مع الدول الأعضاء لإعادة السلام والاستقرار للمنطقة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدتي الرئيسة، نرحب بكم في رئاستكم لمجلس الأمن اليوم. ونود أيضاً أن ننوه بمشاركة وزيرة خارجية غانا، السيدة شيرلي أيوركور بوتشوي، ووزير خارجية فلسطين، السيد رياض المالكي، في جلسة اليوم.

ونشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في منطقة الشرق الأوسط في سياق إيجاد تسوية. واستمعنا بعناية إلى السيد جدعون برومبيرغ والسيدة ندى مجدلاني.

على إحاطته القيمة، وكلا من السيدة ندى مجدلاني، والسيد جدعون برومبيرغ لتسليطهم الضوء على أهمية التصدي للأثار السلبية لتغير المناخ.

تأتي مناقشة اليوم في وقت هام وملح. فرغم التطورات الإيجابية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الماضية لإحلال الاستقرار والازدهار في كافة أرجائها، لا تزال هناك محاولات غاشمة لنشر الفوضى والإرهاب فيها. ونخص بالذكر هنا الجرائم التي ارتكبتها ميليشيا الحوثي، ومن بينها الاستهداف الأخير منذ أيام قليلة لمدنيين ومنشآت مدنية في دولة الإمارات.

وإذ نكرر إدانتنا واستكارنا الشديدين لهذه التصعيدات الإجرامية، فإننا نعرب عن خالص عزائنا ومواساتنا لعائلات الضحايا الثلاث، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. كما أود أن أشكر كافة الدول والتي بلغت أكثر من ٩٠ دولة لوقوفها إلى جانبنا وإدانتها لهذه الأعمال الإرهابية. لكن وبرغم التحديات المستمرة في المنطقة، فإننا نؤمن بوجود فرص متاحة لتحقيق السلام فيها. وعليه، نود في أول مناقشة مفتوحة حول هذا البلد منذ انضمامنا للمجلس تسليط الضوء على أهمية السعي جدياً لمكافحة الإرهاب وإنهاء الأزمات والخلافات في المنطقة امتداداً من فلسطين واليمن ومرورا بالعراق وسورية، ووصولاً إلى لبنان وليبيا.

وفي هذا السياق، يؤكد بلدي على التزامه بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق وحقه في تحقيق استقلال دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمرجعيات مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها.

وتحقيقاً لهذه الغايات، أود اليوم التركيز على المسائل التالية. أولاً، يجب أن توقف كافة الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها في هذا الصدد. ونشير هنا إلى أعمال بناء وتوسيع المستوطنات ومصادرة وهدم الممتلكات الفلسطينية والتجهيز القسري للسكان كما حصل اليوم في حي الشيخ جراح. ونشدد على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس.

وجه السرعة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن التوصل إلى تسوية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بدء محادثات مباشرة بين الطرفين. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود المتعددة الأطراف لتهيئة مناخ مؤات للمحادثات، أولاً وقبل كل شيء، في صيغة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي تضم وسطاء دوليين. ونعتمد مواصلة بذل جهود حثيثة مع شركائنا في المجموعة الرباعية بهدف تعزيز فعالية آلية الوساطة هذه بتحديد وإيجاد التدابير الجماعية الممكنة لتنفيذ ما أقرته قرارات الأمم المتحدة، أي حل الدولتين. ونؤكد من جديد أهمية عقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري وإقامة تعاون كامل في إطار هذه الآلية مع الفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم من أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين. وأود أيضاً أنؤكد أن إحراز تقدم في عملية السلام مستحيل في غياب إعادة توحيد الفلسطينيين عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية. ونحن على استعداد إلى جانب الأطراف المهتمة الأخرى، أولاً وقبل كل شيء، أصدقائنا المصريين، لتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن لدينا شواغل متزايدة بشأن الخطط التي تم الكشف عنها فيما يتعلق بتوسيع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في مرتفعات الجولان المحتلة. ولا أشير فقط إلى ما يجري من تشييد لمستوطنة رمات ترمب، الذي أعلن عنه في عام ٢٠٢٠، بل أيضاً إلى إنشاء مستوطنتين جديدتين، هما آسيف ومطر، مع ١٢ وحدة سكنية.

والهدف المعلن للقيادة الإسرائيلية هو مضاعفة عدد الإسرائيليين المقيمين في مرتفعات الجولان، الذي يتعارض تماماً مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

ومن جانبنا، نؤكد موقف روسيا، الذي لم يتغير، فنحن لا نعترف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سورية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بكم، أيها الوزيرة هويتلدت، وأشكركم على ترؤسكم جلسة اليوم. وأشكر المنسق

وفيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن درجة العنف مستمرة بلا هوادة وتحتصد الأرواح من كلا الجانبين. ومما يزيد من تفاقم الحالة كما وصفها المنسق الخاص اليوم الأعمال الانفرادية وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، وانتهاكاتها لمركز الأماكن المقدسة، وتوسيع الأنشطة الاستيطانية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وطرد الفلسطينيين، والاعتقالات التعسفية، والعنف الذي يستهدف المدنيين. ويقلقنا ما نما لعلنا عن اندلاع أعمال العنف المتفرقة في القدس التي أسفرت عن وقوع إصابات. وعلى وجه التحديد، نشعر بانزعاج شديد من الإجراء الذي قامت به الشرطة الإسرائيلية أمس في حي الشيخ جراح، والذي نتج عنه طرد أسرة فلسطينية من منزلها.

وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والتخلي عن التدابير الجذرية التي تخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، وإلى رفض تلك التدابير. وندعوها إلى إحياء عملية تسوية سلمية على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً. ونولي أهمية كبيرة للمساعدة الدولية الشاملة التي يجري تقديمها للمحتاجين في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة.

ونؤيد جهود المنظمات الدولية الرئيسية، التي نؤكد من بينها جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونعتقد أن الحاجة إلى تقديم المساعدة المالية إلى الأونروا لا تزال قائمة ومهمة، حتى تتمكن من مواصلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط دون عوائق. وستواصل روسيا تقديم تبرعات سنوية لميزانية الأونروا.

وفي هذا السياق، نرحب بنتائج الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وننوه بإسهام النرويج في تنظيم هذا الحدث، الأمر الذي يدل على أن المجتمع الدولي لا يزال يركز على تحقيق تسوية في الشرق الأوسط.

إن محور مناقشة اليوم تحت رئاسة النرويج لمجلس الأمن يمهّد الطريق لإعادة إطلاق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية على

الصين إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية التي يمكن أن تسبب توترات.

ثالثاً، ينبغي أن يحظى الاقتصاد وسبل معيشة الناس بالاهتمام، وينبغي زيادة المساعدة الإنسانية. وفي الوقت الحاضر، تعيش فلسطين أزمة اقتصادية ومالية شديدة، فالحالة الإنسانية تبيث على القلق، ويعيش الشعب في ظل ظروف صعبة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف دعمه وأن يعزز السلطة الفلسطينية ويمكنها من ممارسة وظائفها السيادية في مجالي الأمن والتمويل وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

وتقدر الصين جهود مصر وقطر ودول المنطقة الأخرى لإعادة بناء غزة، وتدعو جميع الأطراف إلى زيادة الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً، مثل تسليم المبالغ المحصلة من الضرائب إلى الجانب الفلسطيني، ونأمل أن يساعد ذلك على استعادة التنسيق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي دعماً للمدنيين. وتدعو الصين إسرائيل مرة أخرى إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

رابعاً، ينبغي تعبئة جميع الجهود لتعزيز السلام وتنفيذ حل الدولتين. لقد أظهر التاريخ والواقع مراراً وتكراراً أن حل الدولتين هو الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لحل القضية الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع نهجاً موضوعياً وعادلاً وأن يدعو إلى التسامح والتفاهم المتبادل وأن يفعل المزيد من أجل استئناف الحوار على قدم المساواة بين الجانبين، على أساس حل الدولتين.

ونأمل أن يتخذ الجانبان الاتصالات الرفيعة المستوى الأخيرة كفرصة لبناء الثقة المتبادلة تدريجياً ومواصلة بناء الزخم. ونتوقع من جميع الأطراف في فلسطين أن تعزز التضامن وتحقق المصالحة الداخلية من خلال المشاورات والحوار وأن تشكل موقفاً تفاوضياً موحداً. ونتطلع إلى نتائج مثمرة من الحوار القادم في الجزائر.

ونحث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان ذات النفوذ الهام على الاضطلاع بدور أكثر

الخاص فينسلاند على إحاطته. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدمهما ممثلاً إيكوبيس الشرق الأوسط.

إن هذا العام يصادف العام الخامس والسبعين لإدراج قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة. ونأمل أن يجلب العام الجديد أملاً جديداً للشعب الفلسطيني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بإحساس أقوى بالإلحاح باتخاذ إجراءات قوية لتعزيز تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية في وقت مبكر.

أولاً، يجب وقف العنف والأعمال العدائية وتخفيف حدة التوتر. لقد شهد العام الماضي استمرار الاضطرابات في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث قتل ٣٢٤ فلسطينياً في أعمال القتال والعنف. كما وقعت خسائر في صفوف المدنيين في الجانب الإسرائيلي. وظلت الحالة في الميدان متوترة ومثيرة للقلق منذ بداية العام الجديد. وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والامتناع عن القيام بالأعمال العدائية والعنف وتوطيد وقف إطلاق النار في غزة. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال يجب أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تضمن سلامة الناس في الأراضي المحتلة وأن تحقق في العنف ضد المدنيين الفلسطينيين وأن تحافظ على الوضع القائم تاريخياً للأماكن المقدسة في القدس. وفي الوقت نفسه، يجب احترام الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ثانياً، يجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ووقف أنشطة الاستيطان. في عام ٢٠٢١، استمرت المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في التوسع، وكان عدد المنازل الفلسطينية التي جرى هدمها هو الأعلى منذ عام ٢٠١٦. تنتهك الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة القانون الدولي. ونحث إسرائيل على التوقف عن هدم المنازل الفلسطينية وطرد الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات وعلى تهئية الظروف لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

كما نشعر بالقلق بنفس القدر إزاء إعلان إسرائيل مؤخراً أنها ستستثمر أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في بناء المستوطنات في الجولان. يعترف المجتمع الدولي بسيادة سورية على الجولان. ونحث

ولا تزال أيرلندا ثابتة في التزامنا بحل النزاع وإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. هذا هو طريق تحقيق التقدم لشعبي إسرائيل وفلسطين.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء المستويات العالية للعنف في الآونة الأخيرة، بما في ذلك العنف المتصل بالمستوطنين، فضلا عن زيادة تصعيد الخطاب. وندين جميع أعمال العنف وندعو إلى تخفيف حدة التوترات. وتدعو أيرلندا إسرائيل إلى ضمان أن تكون عملياتها الأمنية، بما في ذلك في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية، متناسبة وأن تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة الالتزام بحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وخلال الأيام القليلة الماضية، نفذت إسرائيل عملية هدم في الشيخ جراح، في القدس الشرقية المحتلة، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٧. وبلغت هذه العملية ذروتها هذا الصباح بتدمير منزلي عائلتين ومصدر رزقهما. وهذا جزء من نمط مستمر من عمليات الهدم والطرود والتوسع الاستيطاني في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، التي لا تزال مستمرة على قدم وساق. وتترتب على هذه الأعمال عواقب إنسانية وخيمة، ويهدد هذا الحادث على وجه الخصوص الوضع الراهن الهش في القدس الشرقية ويهدد بزيادة العنف.

ويحظر القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التدمير غير الضروري للممتلكات الخاصة. تساهم عمليات الهدم في إيجاد بيئة معيشية قسرية للمجتمعات الفلسطينية المتضررة. ومرة أخرى، ندعو إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه هذا المجتمع ووقف ممارستها الضارة المتمثلة في إخلاء الممتلكات الفلسطينية وهدمها.

وتكرر أيرلندا موقفنا الثابت بشأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن قرار هذا الأسبوع بشأن بناء ١٤٦٥ وحدة كجزء من خطة القناة السفلى، وكذلك البناء المخطط له في الأجزاء الحساسة من المنطقة هاء - ١،

نشاطا في العملية والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأعضاء الدائمين في المجلس وجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط حتى نتتمكن من حشد جهود أوسع نطاقا وأكثر فعالية لتحقيق السلام.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتؤيد التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل والتنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي. وستواصل الصين العمل بلا كلل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية مبكرة للقضية الفلسطينية.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، الوزيرة هويتفدت، على وجودكم معنا وترؤسكم مناقشة اليوم. وأرحب أيضا بجميع الوزراء الزائرين. وأود أن أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة والرصينة. وأشكر أيضا السيد برومبيرغ والسيدة مجدلاوي على أفكارهما القيمة بشأن التعاون في التصدي للتحديات التي تفرضها أزمة المناخ في المنطقة.

لقد ذكرتنا أحداث أيار/مايو الكئيبة جميعا بأنه لا يسع مجلس الأمن أن يكون راضيا عن الحالة في الشرق الأوسط. وتكرر أيرلندا التأكيد على أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يظل أمرا أساسيا وملحا في آن واحد. ويتعين على المجلس والمجتمع الدولي الأوسع بث زخم جديد لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

وليس لدينا أي أوهام بشأن حجم التحدي. بيد أن ذلك لا يعفي المجلس من مسؤوليته عن تنشيط جهوده، على الأقل من أجل الشباب ومستقبلهم. حيث تقل أعمار أكثر من ٤٠ في المائة من سكان إسرائيل عن ٢٥ سنة، وتقل أعمار أكثر من ٧٠ في المائة من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة عن ٣٠ سنة. ومن واجبنا الجماعي أن نساعد على كفالة إعطاء هؤلاء الشباب إمكانية تجديد الأفق السياسي الذي من شأنه أن يسمح لهم بالعيش في سلام ويضمن دورهم في الحفاظ على السلام.

كما نود أن نشكر منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط على عملها وأفكارها الثاقبة. وتذكرنا جهود إيكوبيس الشرق الأوسط كيف أن ازدهار فلسطين وأمن إسرائيل متشابكان. والتعاون والاحترام المتبادل اللذين يُزرعان من القاعدة إلى القمة أمر مرحب به ومطلوب، وكذلك المنظورات والمبادرات الجديدة الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للصراع. واتفاقات إبراهيم هي أيضا جهد من هذا القبيل، ومن خلالها تقسح المنافسات القديمة المجال للحوار والدبلوماسية.

وإذ نبدأ ولاية جديدة كعضو منتخب، يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم يذكر في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ آخر مرة جلسنا فيها في المجلس. وما زالت تظهر تحديات جديدة، ولا تزال الأزمات القائمة مستمرة دون حل، مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح البشرية في جميع أنحاء المنطقة.

وقد شهدنا بالفعل تصعيدا خطيرا في العنف مع بداية العام، مع تزايد التوترات في قطاع غزة. وأظهرت الحادثة كيف أن وقف إطلاق النار الذي تحقق في أيار/مايو ٢٠٢١ لا يزال هشاً. ونغتنم هذه الفرصة لنشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي هجمات ضد المدنيين. ونحث الطرفين على وقف التصعيد وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحماية أرواح المدنيين.

وعلى الرغم من تصاعد العنف، فقد سرنا رؤية المحادثات المباشرة التي جرت مؤخرا بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية الرفيعة المستوى. والحوار ضروري للتصدي للتحديات الملحة التي تؤثر على كلا الجانبين. وهو أيضا تدبير هام لبناء الثقة لإحياء العملية السياسية، ونأمل أن تصبح هذه الاجتماعات أكثر تواترا.

وكما أشار المنسق الخاص، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية في الأراضي الفلسطينية تزيد احتمالات الاستقرار السياسي سوءا. وقد شجعتنا الجولة الأولى من الانتخابات المحلية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ونتوقع أن تعقد الجولة الثانية كما هو مقرر في آذار/مارس المقبل. والانتخابات الشفافة والشاملة خطوة أساسية لتعزيز شرعية ومصادقية المؤسسات الفلسطينية وينبغي دعمها.

في عطروت وجفعات هامتوس، يهدد تواصل الدولة الفلسطينية مستقبلا ويجب ألا يستمر.

ونكرر دعوتنا إلى إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والذي لا يزال يعوق إعادة الإعمار. وتدين أيرلندا الهجمات الأخيرة على إسرائيل من قطاع غزة، فضلا عن الخطاب التحريضي المتزايد. إن السكان المدنيين الذين طالت معاناتهم في غزة بحاجة ماسة إلى أفق سياسي ومسار اقتصادي إلى الأمام نحو مستقبل مستدام.

وترحب أيرلندا بالاجتماع الذي عقد بين الرئيس عباس والوزير غانتس وتتطلع إلى تنفيذ نتائج ذلك التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وندعو إلى إحراز تقدم بشأن قضايا السجناء، وإعادة الرفات البشرية، واتخاذ المزيد من التدابير التي من شأنها تحسين حياة الفلسطينيين، مما يمكن أن يساعد في بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها من أجل عملية سياسية. وتتطلع أيرلندا إلى المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية التي ستجرى في آذار/مارس، والتي يمكن أن تساعد في تجديد المؤسسات الفلسطينية.

وستواصل أيرلندا دعم الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال دعمها للمؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء القرار الإسرائيلي الأخير بتصنيف بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بوصفها كيانات إرهابية. ولا يزال التزام أيرلندا تجاه المجتمع المدني غير محدود.

وندعو إلى مواصلة دعم الأونروا واستئناف الحوار الاقتصادي بين الولايات المتحدة وفلسطين، فضلا عن تقديم المساعدة من دول المنطقة للسلطة الفلسطينية. إن دعم كل من السلطة الفلسطينية والأونروا أمر بالغ الأهمية للاستقرار الإقليمي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على المعلومات المستكملة التي قدمها إلى مجلس الأمن.

الوزير لبيد. ونحث الطرفين على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة وتعزيز التعاون المدني في مجالي الأمن والضرائب.

وفي حين أن تخفيف القيود في غزة أمر إيجابي، فإنه غير كاف. ويجب رفع الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل دائم. ونأسف لأن المطلب الرئيسي للشعب الفلسطيني - حقه في تقرير المصير - لا يزال معلقاً.

وتكرر المكسيك التزامها بحل الدولتين الذي صيغ بطريقة تعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وتسمح بإنشاء دولة فلسطينية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، مع الحفاظ على الوضع الخاص للقدس.

ونلاحظ بقلق الإجراءات الجارية في الميدان التي تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين، مثل قضية الإخلاء في الشيخ جراح، بما فيها تلك التي حدثت صباح اليوم. وتدين المكسيك توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وكذلك تداعيات مصادرة المباني الفلسطينية وإخلاءها وهدمها.

وفي جميع الحالات، ندين استخدام القوة. إن هجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين مؤسفة، شأنها شأن الهجمات التي تُشن من غزة على المدنيين الإسرائيليين. ونحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

في الختام، نرحب بجميع الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة بين الفلسطينيين فيما نرحب بالمحادثات التي أجراها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع نظيره في الاتحاد الأوروبي وروسيا. ونأمل أن يُعقد اجتماع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط قريباً لأن ذلك سيكون خطوة إيجابية صوب الأمام في عملية لم تصل إلى طريق مسدود فحسب، بل تتأكل يوماً بعد يوم في مواجهة النقاس السائد.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطتين الآخرين، السيد جردون برومبيرغ والسيدة ندى مجدلاني من منظمة إيكوبيس، على تعليقاتهما.

ولا تزال الحالة في غزة تبعث على القلق. ويشكل الفقر وعدم الاستقرار السياسي أرضاً خصبة للقوى المتطرفة. وتدعم البرازيل إعادة إعمار غزة وتقديم المعونة الإنسانية على أساس منتظم ومسؤول ويمكن التنبؤ به. ونود أيضاً أن ننوه بجهود النرويج لتحسين حالة غزة من خلال التعاون، باستضافة اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

والبرازيل، بوصفها البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية العضو في اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تشعر بالقلق إزاء نقص الموارد اللازمة لدعم الخدمات الأساسية لمليون لاجئ في جميع أنحاء المنطقة في مجالات التعليم وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً بالعمل القيم الذي تضطلع به الأونروا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام البرازيل الطويل الأمد بتحقيق سلام عادل ومستدام في الشرق الأوسط، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن في دولتين ديمقراطيتين ومزدهرتين وذات سيادة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والسيد برومبيرغ والسيدة مجدلاني على إحاطاتهم، وأرحب بالوزير المالكي ووفد إسرائيل.

في مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١، اتخذت الخطوات الأولى لبدء حوار بين القادة العرب والإسرائيليين. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، شهدنا عدة مراحل من التفاهم، من اتفاقات أوسلو إلى اتفاقات أبراهام الأخيرة، فضلاً عن مبادرات تعاونية إقليمية مثل مشاريع إدارة المياه بين الأردن وإسرائيل وفلسطين التي تروج لها إيكوبيس.

وبعض حالات المصالحة الأخيرة هي خطوات في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، نشيد بالاجتماع الذي عقد بين وزير الدفاع غانتس والرئيس عباس، ونشيد بالخطة الاقتصادية لغزة التي وضعها

ويجب على الطرفين أن يركزا على التدابير البناءة. وفي ذلك الصدد، يشجعنا تزايد الاتصالات المباشرة بين القيادة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية. ونرحب باللقاء الأخير بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ووزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين غانتس، وكذلك الإعلان الإسرائيلي اللاحق عن مواصلة تنفيذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى تلك التي تم تحديدها في اجتماعاتهما السابقة، مثل تحويل مدفوعات الضرائب والموافقات على المركز وما إلى ذلك من التطورات الجديرة بالترحيب.

إن هذه المبادرات، التي تصب في مصلحة الطرفين، تساعد في الحفاظ على الاستقرار وتقوض احتمال تكرار الإرهاب والعنف. ويجب أن يقترن التنفيذ الكامل والفوري لتلك التدابير واستمرار التفاعلات الرفيعة المستوى بخريطة طريق واضحة لاستئناف المفاوضات المباشرة في وقت مبكر بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. ونعتقد أن ذلك هو أفضل طريق نحو تحقيق هدف حل الدولتين.

وقد دعت الهند باستمرار إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، استنادا إلى الإطار المتفق عليه دوليا، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة وشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. ويؤثر غياب هذه المحادثات المباشرة بشأن القضايا السياسية الرئيسية بشكل غير متناسب على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ولا يبشر بالخير بالنسبة للسلام الطويل الأجل في المنطقة. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إلى إعطاء الأولوية لإحياء تلك المفاوضات.

وستواصل الهند، بوصفها بلدا صديقا لإسرائيل وفلسطين، دعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على وجود دولتين، وهي تقف على أهبة الاستعداد للإسهام البناء في هذه الجهود.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أعرب عن إدانتي الشديدة للهجوم الإرهابي الأخير الذي وقع في أبو ظبي والذي لقي فيه هنديان

وأرحب في هذه الجلسة بمعالى وزير خارجية دولة فلسطين وسفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزام الهند الثابت بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وتؤيد الهند حل الدولتين الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض ويفضي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. وشراكة الهند التتموية مع السلطة الفلسطينية في جهودها لبناء الدولة ومساعدتنا المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي انعكاس لهذا الدعم.

وأود أن أركز اليوم على مسألتين رئيسيتين: الضرورة الملحة لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع والحاجة إلى وضع خريطة طريق لاستئناف المفاوضات السياسية المباشرة.

لقد اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي الثابت بمنع تقويض حل الدولتين. ويدعو القرار الطرفين إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين؛ ويشدد على ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية؛ ويؤكد ضرورة بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع قضايا الوضع النهائي.

ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في الضفة الغربية والقدس وغزة. لقد ازدادت الهجمات العنيفة على المدنيين في الأسابيع الأخيرة. ولا تزال أعمال التدمير والاستقراز مستمرة. وقد أعلن عن إنشاء وحدات استيطانية جديدة. وندعو الطرفين إلى بذل جهود ملموسة فوراً لعكس مسار تلك الإجراءات. إن هذه التدابير الانفرادية تغير الوضع الراهن على أرض الواقع دون مبرر وتقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين وتشكل تحديات خطيرة لاستئناف محادثات السلام. ويجب تجنبها.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يبعث بإشارة قوية ضد أي خطوة من شأنها أن تحول دون إمكانية تحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين في المستقبل القريب. ومن المهم للغاية منع الأعمال التي تقوض تدابير بناء الثقة.

وتعزز ألبانيا بصداقتها التاريخية مع الشعب اليهودي - وهي صداقة صمدت أمام اختبار أحلك ساعات عاشتها البشرية. ونؤيد بحزم وبشكل لا لبس فيه أمن دولة إسرائيل. ونفهم التحديات الأمنية التي تواجهها إسرائيل يوميا. وليس من السهل على بلد ما أن يشعر بالأمان عندما يدعو بلد آخر في الجوار - بلد قوي ينتهج سياسة عدوانية خطيرة - علنا إلى تدميره. ومن الصعب أن يشعر المرء بالسلام فيما يعيش تحت التهديد المستمر بالهجمات الصاروخية العشوائية، سواء من جنوب البلد أو شماله.

ولإسرائيل الحق المشروع في الدفاع عن نفسها، ونحن نقف إلى جانبها في هذه المسألة. ويجب أن يتم ذلك وفقا للقانون ومع احترام حقوق الإنسان.

وأود أن أضيف في هذا الصدد أننا نكرر تأكيد تضامننا الكامل ودعمنا لدولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب الهجوم الشنيع الذي شنه الحوثيون على أراضيها.

ولكننا نحاول أيضا فهم الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية - يأسهم، وانعدام الآفاق، وتضاؤل الأمل في مستقبل أفضل. الأمل هو آخر شيء يموت، كما يقول المثل، وعندما لا يكون هناك أمل، لا يبقى شيء. أي أن الوضع الراهن لا يمكن تحمله.

وما زلنا نعتقد أن الحل الوحيد القابل للتطبيق والناجع هو التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، تكون القدس عاصمة مشتركة لهما، وتعيش فيه دولتان جنبا إلى جنب، في أمن وفي احترام كامل لحقوق السكان المعنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن الثقة هي أهم عنصر لاستئناف المفاوضات ونجاحها. ولهذا السبب ندعو الطرفين إلى بذل كل ما في وسعهما لتهيئة الظروف اللازمة والامتناع عن أي أعمال تتعارض مع تلك الروح.

ومما يشجعنا الخطوات الصغيرة ولكنها موضع ترحيب التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بعد الاجتماع الأخير بين الرئيس عباس والوزير غانتس، مثل زيادة عدد تصاريح العمل من الضفة

مصرعهما بصورة مأساوية. إن هذا الهجوم على المدنيين الأبرياء والهياكل الأساسية المدنية أمر غير مقبول على الإطلاق. إنه انتهاك صارخ للقانون الدولي، يتعارض أيضا مع جميع المعايير المتحضرة. وتتضامن الهند مع الإمارات العربية المتحدة وتقدم دعمها الكامل لإدانة المجلس القاطعة لذلك الهجوم الإرهابي. ومن المهم أن يقف المجلس متحدا في إرسال إشارة واضحة ضد أعمال الإرهاب الشنيعة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند ومقدمي الإحاطتين على معلوماتهما القيمة.

أظهر مجلس الأمن مرات عديدة أن لديه القدرة على القيام بأشياء عظيمة عندما يحفز الإرادة الجماعية لأعضائه. ولكن هناك قضية واحدة ثبت أن من الصعب حلها، حتى بالنسبة لجهاز جماعي قوي مثل مجلس الأمن: وهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وقد اضطلع المجلس بدور محوري في إنشاء الإطار الدولي لحل النزاع، ولكن حتى بعد أكثر من سبعة عقود، لا يبدو أن حلا يلوح في الأفق. وكما سمعنا، لا توجد حتى عملية سلام نشطة أو مبادرة مفاوضات، في الوقت الذي لا تزال فيه الحالة في الميدان متقلبة وتتدر بانفجار موجات عنف جديدة كما رأينا مرارا وتكرارا.

إن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها عن هذه المسألة بصفتنا عضوا في المجلس. وليس لدينا الصيغة التي تمكن المجلس من التوصل إلى حل عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا نزعز أننا أسمى أخلاقا لإلقاء محاضرات على الطرفين فيما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه نزاع لا ينتهي. وما يمكننا تقديمه هو تجربتنا التي نعيشها، أي السبيل الذي سلكناه في خضم تهديدات وجودية وحروب لم نخترها وتحديات خطيرة أخرى من أجل التكاثر وإيجاد طرق للاستثمار في التفاهم والتعاون مع الآخرين، كما فعلنا ونفعل كل يوم في منطقتنا.

وليس لدينا أي مصلحة أخرى سوى رغبتنا الصادقة في أن نرى الإسرائيليين والفلسطينيين يديرون خلافاتهم ويتعايشون في سلام ووثام.

ورخاء، وبحقوق كاملة ومتساوية، في الممارسة العملية وليس من حيث المبدأ فحسب.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بحضوركم بيننا اليوم، سيدتي الرئيسة. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص. كما أتقدم بالشكر للسيد برومبيرغ والسيدة مجدلاني على بيانتهما.

يتعين على مجلس الأمن أن يعمل على صون الحل القائم على دولتين، والذي تكون فيه القدس عاصمة لكليهما. وقد حدد المجلس ذلك الحل، وهو حتى الآن الحل الوحيد الذي يمكنه تلبية التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، وضمان أمن الجميع، وتعزيز السلام العادل والدائم.

ومعايير هذا الحل معروفة. ويجب تنفيذها من خلال المفاوضات بين الطرفين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. وهذا شرط أساسي لكي يكون الإسرائيليون والفلسطينيون في وضع يمكنهم من توفير حلول عادلة ودائمة للتحديات التي يواجهونها معا.

ويساور فرنسا قلق عميق إزاء استمرار إضعاف حل الدولتين، لا سيما نتيجة للأنشطة الاستيطانية الجارية. وندين بشدة الخطط الجديدة التي اعتمدت في ١٧ كانون الثاني/يناير، ولا سيما ما يسمى بمشروع القناة السفلية، الذي ينشئ مئات الوحدات السكنية الجديدة شرق الخط الأخضر، وتحديدًا في القدس الشرقية، بين جفعات هاماتوس وهار حوما. وهذا المشروع يعرض للخطر التواصل الجغرافي لدولة فلسطينية في المستقبل ويسهم في زيادة ترسيخ حلقة المستوطنات التي تفصل القدس الشرقية عن بيت لحم.

ولذلك، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في قرارها وتعليق خططها المتعلقة بإنشاء مستوطنة جديدة في عطروت وتلك التي تهدف إلى توسيع المنطقة هاء-١.

ونرحب بالتدابير التي أعلنت مؤخرا عقب الاجتماع بين رئيس الوزراء غانتس والرئيس عباس. غير أنه يجب أن تكون مصحوبة بتجديد التدابير الانفرادية.

الغربية وغزة، وتحويل مدفوعات الضرائب والتصاريح الإضافية لرجال الأعمال لدخول إسرائيل. ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وهناك حاجة إلى المزيد من هذه الخطوات والمبادرات التي تساعد على تحسين المناخ وبناء الثقة وتمكين الناس من العيش بكرامة، مع التمتع بحقوقهم. وفي هذا الصدد، ما زلنا نرى أن توسيع المستوطنات أمر خاطئ، لأنه يهدد واقع الدولتين ويتعارض مع إمكانية التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ونرحب باتفاقات أبراهام. وبودنا الاعتقاد أنه مع تحسن العلاقات بين إسرائيل والدول العربية تحسنا كبيرا، سيكون لذلك أيضا أثر على العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونؤيد الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. فهي جزء من التراث المشترك للديانات التوحيدية الثلاث الكبرى، الذي ينبغي أن يعترف به الجميع ويحترمونه. إنه حالة رمزية للحاجة إلى الاعتراف المتبادل، الذي بدونه لا يمكن الاستمرار في التعايش السلمي.

وسيكون مفهوم الديمقراطية نظريا في معظمه بدون مجتمع مدني حر ومتقدم. إن وجود مجتمع مدني قوي وحيوي أمر بالغ الأهمية لتمكين الناس، ويؤدي دورا حيويا في تعزيز التفاهم المتبادل من خلال الاتصالات بين الشعبين ومكافحة التحيز والكراهية والعداء.

إن شواغلنا بشأن تسمية ست منظمات فلسطينية غير حكومية (كمنظمات إرهابية) معروفة جيدا. ولكننا نشعر أيضا بقلق عميق إزاء تقلص المساحة المخصصة للمجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، ولا سيما حركة حماس.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن عجز المجلس عن إيجاد حل ينبغي ألا يثنيه عن مواصلة السعي للتوصل إلى حل. وهذا يعني، كما ذكر آنفا، التركيز على الشعب ودعم تطلعاته هنا والآن. وهذا يعني بذل كل ما في وسعنا لدعم العمليات والمبادرات التي تمكن الناس - كل فرد إسرائيلي وفلسطيني - من العيش في أمن وكرامة، وفي سلام

وبالتالي إجهاض دورة جديدة من العنف. وستواصل فرنسا العمل لتحقيق هذه الغاية، وتحديدًا مع ألمانيا ومصر والأردن.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أؤكد أن المملكة المتحدة، كما قال وزير خارجية بلدي، تدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي شنها الحوثيون في ١٧ كانون الثاني/يناير ضد مواقع مدنية في أبو ظبي. ونقدم بتعازينا لأسر الضحايا.

وإذ أنتقل إلى موضوع مناقشة اليوم، فإنني أشكر المنسق الخاص على إحاطته. وأود أيضًا أن أشكر مقدمي الإحاطتين من منظمة إيكوبيس. لقد أظهرنا اليوم كيف يمكن أن تكون الآثار المناخية والبيئية مصدرًا لانعدام الأمن ومحركًا للتعاون بين المجتمعات المحلية. وتؤيد المملكة المتحدة دعوتها إلى زيادة التعاون الإقليمي بشأن التهديدات البيئية المشتركة. ويوضح اتفاق الطاقة الشمسية/المياه المبرم بين إسرائيل والأردن والإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر قيمة هذه الجهود.

وأود أن أشيد بالنرويج لقيادتها للتنسيق الاقتصادي بين الطرفين، بما في ذلك رئاستها في تشرين الثاني/نوفمبر لأول اجتماع بالحضور الشخصي للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين منذ عامين. وقد التزم الطرفان هناك بتعزيز الحوار وأعربا عن استعدادهما لتنشيط اللجنة الاقتصادية المشتركة المتوقفة منذ فترة طويلة. تدعو المملكة المتحدة كلا الطرفين إلى تحقيق تلك الأهداف، بينما نقرب من الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة في آذار/مارس.

وترحب المملكة المتحدة باستمرار الانخراط بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بما في ذلك عقد اجتماعات مباشرة بين وزير الدفاع غانتس والرئيس عباس، وإجراء مناقشات بين وزارتي المالية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن هذا الانخراط المباشر هو أمر حيوي، بالنظر إلى حجم التحديات الحالية. ونحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعجيل بالجهود

وفرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، لا تزال تشعر بالقلق إزاء الزيادة القياسية في العنف المستوطنين وعمليات الهدم والإخلاء، ولا سيما في القدس الشرقية. ولذلك، ندين عمليات الهدم والإخلاء التي حدثت مؤخرًا في حي الشيخ جراح. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف عمليات الهدم في القدس الشرقية وفي المنطقة جيم.

ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء استمرار التوترات على الأرض والطابع الهش لوقف الأعمال القتالية في غزة. ومن الضروري أن تصل المساعدة والمعدات الطبية اللازمة إلى غزة، بما يكفل وصولها إلى متلقيها. وفي هذا الصدد، تذكر فرنسا بدعمها الكامل لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ويجب على إسرائيل أن تكفل حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الفلسطينيون، وفقًا للقانون الدولي. ويجب أن تكفل إجراء التحقيقات ومحاسبة الجناة.

كما تشعر فرنسا بالقلق إزاء تقلص الحيز الذي يعمل فيه المجتمع المدني. إن إدراج السلطات الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمنظمات إرهابية أمر يبعث على القلق البالغ. وفي غياب أدلة تثبت مزاعم اختلاس الأموال أو دعمها للأنشطة الإرهابية أو مشاركتها فيها، ستظل فرنسا معبأة لدعم تلك المنظمات وستواصل دعمها.

كما أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات في الأراضي الفلسطينية تثير قلقنا. وندعو إلى استكمال التحقيق الجاري في وفاة نزار بنات أثناء احتجاجه. ونكرر دعوتنا للسلطة الفلسطينية إلى تجديد الشرعية الديمقراطية لمؤسساتها، وتحديدًا من خلال إجراء انتخابات عامة. إن المؤسسات الديمقراطية القوية القائمة على احترام سيادة القانون مهمة لبناء دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

وفي هذا السياق، تدعو فرنسا المجلس إلى العمل على إعادة إطلاق العملية السياسية المتوقفة منذ عام ٢٠١٤. إنها مهمة لإعادة إيجاد أفق سياسي يمكن من عكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند لإطلاعنا على آخر المستجدات. ويظل عمله موضع تقدير كينيا. كما أشكر مقدمي الإحاطتين وأحيط علما بوجهة النظر التي عرضها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لوجود وفدي إسرائيل وفلسطين بيننا اليوم.

فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، نحن نرى أن القضية المركزية هي قضية إرادة الإنسان. الإسرائيليون والفلسطينيون في الواقع يسكنون نفس الأرض. ومن المؤكد أن هناك تحديات فورية سيتعين التصدي لها بحل سياسي أو بدونه. هذا جزء من عملية بناء السلام، ولكن ينبغي ألا تغيب عن بالنا إرادة الإنسان بوصفها محركا وداعما لهذا النزاع الطويل الأمد.

تتجسد إرادة الإنسان، ضمن جملة أمور، في عدم إحراز تقدم من جانب الأطراف المتنازعة في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبموجب القانون الدولي. وتشير أيضا إلى أنشطة الكيانات المتطرفة، ولا سيما الهجمات والأعمال الإرهابية المؤدية إلى ارتكاب حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من الجماعات المنتسبة للإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك الهجمات الصاروخية الأخيرة من غزة في ١ كانون الثاني/يناير، والتي تواصل كينيا إدانتها بشدة.

ولذلك فإن إرادة الإنسان هذه تقتضي حاجة كلا الجانبين الملحة إلى الجلوس والدخول في حوار وصياغة تسوية سلمية متفاوض عليها لهذا النزاع الطويل الأمد. وينبغي أن يظل ذلك هو الأساس الذي ينطلق منه المجلس في التعامل مع الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية. وفي هذا السياق، أكدت كينيا مرارا وتكرارا أن إحدى خطوات التنفيذ الحاسمة لتحقيق حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ هي الانخراط البناء في مواجهة التحديات على أرض الواقع التي تأخذ في الاعتبار الأداء السياسي والاقتصادي على السواء.

وقد أحطنا علما بشكل منتظم بالتقدم المحرز، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين على جميع

الرامية إلى تحسين الحالة المالية والظروف الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة. ونرحب بتعيين وزير داخلية وأوقاف فلسطينيين جديدين، ونواصل حث السلطة الفلسطينية على إجراء إصلاحات من أجل تحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية والفعالية.

لقد شهد دبلوماسيون بريطانيون في ١٧ كانون الثاني/يناير محاولة إخلاء عائلة الصالحي، التي تعيش وتدير مشروعا تجاريا في حي الشيخ جراح. وعادت السلطات في وقت سابق من صباح اليوم لهدم منزلهم واعتقلت أفراد العائلة. إننا نحث حكومة إسرائيل مرة أخرى على وقف هذه السياسات. فعمليات الإخلاء تتعارض مع القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف باستثناء تلك الأكثر استثنائية وتتسبب في معاناة لا داعي لها. بالإضافة إلى ذلك، في ١٧ كانون الثاني/يناير، كما سمعنا، تمت الموافقة على خطة لمستوطنة في "القناة السفلية"، والتي تمثل قرابة ١٥٠٠ وحدة سكنية، يقع بعضها خارج الخط الأخضر، وسيتم بناؤها بين جفعات هاماتوس وهار حوما. نحث حكومة إسرائيل على أن تنهي بشكل دائم توسعها الاستيطاني ونشاطها الاستيطاني، اللذين يزيدان من حدة التوتر ويهددان إمكانية إقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

كما تدين المملكة المتحدة محاولة الطعن التي تعرضت لها جنديّة من قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية في ١٧ كانون الثاني/يناير. ويأتي هذا الحادث في أعقاب عدة هجمات على المدنيين والجنود الإسرائيليين في نهاية العام الماضي. ندعو الطرفين إلى العمل معا لإدانة العنف وخفض التوتر إلى أدنى حد.

ولا تزال المملكة المتحدة تركز على الاستقرار في غزة. إننا ندين إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل في بداية كانون الثاني/يناير، ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل الحفاظ على الهدوء.

ونحث كلا الطرفين على تجنب الأعمال الانفرادية الضارة بالسلام والتي تهدد بتقويض الانخراط بين الحكومة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية، وهو ما أشرت إليه في بداية بياني. وندعو كلا الطرفين إلى العمل معا لإرساء أسس التقدم في المستقبل نحو حل الدولتين.

ونلاحظ أن التقدم تدريجي ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان تحقيق تقدم وانتعاش اقتصاديين منصفين في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي الختام، اسمحو لي أن أؤكد من جديد أن استئناف عملية سلام ذات مغزى سيتوقف على إرادة الإنسان، أي كيف يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون ويعملون ويتعاونون في غضون ذلك على درب السلام والاستدامة الاقتصادية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتقديم تعازينا لحكومة الإمارات العربية المتحدة على ضحايا الهجوم الصاروخي غير المقبول على بنية تحتية مدنية في أبو ظبي. ويدين بلدي ذلك الهجوم بشدة.

ونرحب بالتزام النرويج بعملية السلام في الشرق الأوسط. كما نرحب بالمنسق الخاص تور فينسلاند في جلسة اليوم ونشكره على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وقد تابعنا باهتمام إحاطتي ندى مجدلاوي وجدعون برومبيرغ بشأن المسائل المتعلقة بتقاسم المياه والدعوة بشأن الأمن المناخي.

إذ نُقِم الحالة في الشرق الأوسط في ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة، نلاحظ أنه على الرغم من الجهود العديدة المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة من العالم، لا تزال الآفاق الحقيقية للسلام والتنمية معرضة للخطر بسبب استمرار العنف والتوترات. والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني جزء من تلك الحالة المأساوية.

وقد شهد عام ٢٠٢١ بصفة خاصة الحرب التي استمرت ١١ يوما بين إسرائيل وحماس خلال شهر أيار/مايو والتي خلفت العديد من القتلى والجرحى. وبدأ عام ٢٠٢٢ بانتهاك وقف إطلاق النار الهش أصلا - ضربات إسرائيلية على غزة ونيران صواريخ على إسرائيل. ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تبعث على القلق. وتزيد الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجه السلطة الفلسطينية ومسائل الميزانية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة

المستويات، بما في ذلك المسائل الاقتصادية والأمنية. وننتطلع في هذا الصدد إلى تفعيل النتائج العملية للاجتماع الذي عقد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بين وزير الدفاع الإسرائيلي غانتس والرئيس عباس - وهو الاجتماع الثاني من نوعه الذي يُعقد في نفس العام بعد عشر سنوات من عدم عقد اجتماعات على أعلى مستوى بين الطرفين. وفي الواقع هناك ترحيب بأن نلاحظ أن المصالح المشتركة المعلنة قد شملت، في الاجتماع الأخير، توطيد التنسيق الأمني ومنع الإرهاب والعنف وتعزيز تدابير بناء الثقة في المجالين الاقتصادي والمدني.

ونعتقد أن وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعمليات الهدم، بما في ذلك ما يشكل خطرا على وحدة أرض الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، هو أيضا من التدابير الهامة لبناء السلام وبناء الثقة والحاسمة في تخفيف حدة التوترات والإسهام في السلام الذي تمس الحاجة إليه. لقد رحبت كينيا، وستظل ترحب، بجميع الجهود الشعبية البناءة التي تبذل بين الأعراق والثقافات وتسهم في التعايش بانسجام، على الرغم من الحالة الهشة الراهنة على أرض الواقع.

ولقد طالبنا في مناسبات عديدة بتعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأتينا على الجهود التي تبذلها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، برئاسة النرويج، في مجالي بناء المؤسسات وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وحين يتعلق الأمر بالتمويل بشكل عام، نعتقد أن الأسئلة المهمة هي: من يتلقى المال، وما الذي يتم تمويله؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة، بما في ذلك السؤال عن الكيفية التي يمكن بها لصناع السياسات، في إطار حالة النزاع، أن يتعاملوا مع الجيل الحالي والقادم من الممولين لتحقيق مستقبل أكثر استدامة للمجتمعات المتضررة من النزاع، هي إجابة تستحق المتابعة. وترحب كينيا بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الإسرائيلية في دفع عجلة التمويل فيما يتعلق بإيرادات التخليص الجمركي في الضفة الغربية وتخفيف القيود المفروضة على غزة، بما في ذلك إصدار التصاريح للتجار.

السيد سيارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكرا جزيلا، السيدة الرئيسة، على عقد جلستنا اليوم في ظل هذه الظروف المعقدة لمناقشة هذه المسألة الهامة جدا.

لا شك على الإطلاق في أن أمن الشرق الأوسط كان إحدى المسائل ذات الأثر الأقوى والأشمل على السلم والأمن العالميين في العقود الماضية. وقد شهدنا جميعا محاولات عديدة من قبل عدة جهات فاعلة لحل الأزمة. غير أن معظم هذه المحاولات إما باءت بالفشل أو لم يكن لها سوى أثر محدود.

وتمثل اتفاقات أبراهام، التي وقعتها إسرائيل وعدد من الدول العربية، أهم نتيجة في هذا الشأن. فالإ جانب تطبيع العلاقات الثنائية بين الدول المعنية، قد تعطي اتفاقات أبراهام زخما جديدا لعملية السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن الاتفاق الذي طال انتظاره بين إسرائيل وفلسطين. أجل، إننا نأمل في أن تتجح المفاوضات في ذلك الصدد.

ويسرنا أن نرى تعميق العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل، والذي نعتبره عامل تغيير في مجريات الأمور الإقليمية. فزيادة التعاون في مجالات هامة مثل الأمن الغذائي والرعاية الصحية وإدارة المياه يمكن حقا أن تزيد من الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. ونشيد بدور الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في ذلك الصدد. ونؤيد بقوة التنفيذ الشامل للاتفاقات وانضمام عدد متزايد من الدول وتوقيع اتفاقات أخرى. وسنظل ملتزمين بتعزيز هذه القضية بكل الوسائل المتاحة لنا، بما في ذلك نفوذنا داخل الاتحاد الأوروبي.

لا بد لي من القول إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة في كثير من الأحيان إزاء طريقة معاملة إسرائيل، حتى في بعض لجان وهيئات الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون باتباع نهج عادل وأكثر توازنا فيما يتعلق بإسرائيل. ونرفض جميع القرارات المتحيزة الأحادية الجانب التي لا أساس لها لإدانة إسرائيل. وعلاوة على ذلك، ندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى وضع حد للنقاش المناهض لإسرائيل وتجنب مناقشة بنود جدول أعمال من هذا القبيل، لأن الغرض من تلك المناقشة ليس إيجاد حل للحالة الراهنة بل إلقاء اللوم على جانب واحد فقط في التحديات التي تواجه المنطقة.

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من الطابع الملح للحالة التي يواجهها المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والامتناع عن الخطاب العدائي والإجراءات الأحادية الجانب، مثل سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل والهجمات على المدنيين الإسرائيليين، التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من تصعيد العنف. وتشكل هذه الأعمال عقبات أمام حل الدولتين والاستقرار في المنطقة. وتدعو غابون إلى إحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من أجل التوصل إلى سلام حقيقي ودائم، على أساس تطبيق قواعد القانون الدولي. ونؤيد رؤية دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيل، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإحياء هذه الآفاق، يدعو بلدي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وجميع أصحاب المصلحة في المنطقة إلى تكثيف جهودهم لتشجيع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على استئناف الحوار بحسن نية. وينبغي أن يكون الحوار شاملا للجميع وأن تشارك فيه جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المرأة. وإنشاء دولة فلسطينية هو حقا خطوة رئيسية في اختتام عملية السلام. وسيكون لهذا السلام تأثير على المنطقة بأسرها.

يرتبط مستقبل إسرائيل وفلسطين ارتباطا وثيقا. ولذلك، فإن الحوار المستمر والجاد والمباشر بين الطرفين هو وحده الذي سيمكن من التوصل إلى حل دائم للصراع. ولذا، نرحب بالاجتماع التاريخي الذي عُقد في إسرائيل في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ووزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين غانتس. ونأمل أن تعطي نتائج ذلك الاجتماع زخما جديدا للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالآلا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة في أطواق الميكروفونات المتكلمين كي ينتهوا من ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في الدفاع عن الطوائف المسيحية في هذه المنطقة والوقوف إلى جانبها في المستقبل.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب): أود في البداية أن أهني النرويج على جهودها في قيادة أعمال مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير وأشكركم شخصيا، معالي الوزيرة، على ترؤسكم لهذه الجلسة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة وأشكر كذلك مقدمي الإحاطتين الآخرين.

وتولي المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، أهمية قصوى لقضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني. فالاستقرار والأمن في الشرق الأوسط يرتبط بتحقيق السلام العادل والشامل المبني على الشرعية الدولية والمستند إلى حل الدولتين الذي اتفق عليه المجتمع الدولي والذي يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في جو من الأمن والطمأنينة والسلام. وتعيد المملكة المغربية التأكيد على أن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تظل الطريق الوحيد لبلوغ حل نهائي ودائم لهذا النزاع.

وقد جدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في رسالة التضامن التي وجهها هذه السنة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني "الدعوة إلى إطلاق جهد دبلوماسي مكثف وفاعل لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات في أفق التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين في إطار حل الدولتين وبناء مستقبل واعد للأجيال الفلسطينية والإسرائيلية". وأود أن أؤكد أن المملكة المغربية ستواصل العمل على استثمار دورها التاريخي والوازن في قضية فلسطين والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإعادة إحياء المفاوضات، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ويجب علينا أن نتكلم بصراحة. إن إسرائيل تواجه تهديدا إرهابيا هائلا. وعلينا أن نشير إلى المنظمات الإرهابية والأشخاص والكيانات المعنيتين بأسمائهم لأنهم يشكلون تهديدا لإسرائيل وشعبها. ونعتقد أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وحماية سيادتها ومواطنيها.

ونحن، بصفتنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، نعتبر إسرائيل حليفا ذا أهمية رئيسية في المنطقة. ولذلك السبب، نحن في كثير من الأحيان على توثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في بروكسل. وسنظل ندعو إلى عقد اجتماع مجلس الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى جانب قد يفسر لماذا تكتسي الحالة الأمنية في الشرق الأوسط بالنسبة لنا، في أوروبا الوسطى، أهمية بالغة. إن التجارب السابقة في منطقتنا تبين بوضوح أن تدهور الحالة الأمنية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط يؤديان عادة إلى موجات من الهجرة غير الشرعية، التي كثيرا ما تستهدف أوروبا. ويصل المهاجرون إلى أوروبا الوسطى ويسببون تحديات أمنية كبرى في قارتنا.

وأود كذلك أن أذكر أننا نتابع بقلق بالغ تصاعد معاداة السامية في العصر الحديث في أجزاء كثيرة من العالم. وقد أعلنت حكومة هنغاريا سياسة عدم التسامح مطلقا مع معاداة السامية. ونفخر بحقيقة أن أكبر جالية يهودية في أوروبا الوسطى تقيم في هنغاريا. ونحن فخورون كذلك بأن أمن تلك الجالية مكفول بموجب دستورنا ومن قبل سلطاتنا.

أخيرا، أود أن أذكر أنني فخور بتمثيل بلد تأسس على دولة مسيحية عمرها ١٠٠٠ عام. ولهذا السبب، تشعر هنغاريا بالمسؤولية عن أمن الطوائف المسيحية في جميع أنحاء العالم وتحملها. وللأسف، نحن نشهد اضطهادا متزايدا للمسيحيين، الذين يصبحون أكثر الفئات الدينية تعرضا للاضطهاد في العالم. وللأسف، تجد العديد من الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط نفسها في ظروف عصبية بسبب الاضطهاد. وآمل أن تنضم إلينا الأمم المتحدة والأمانة العامة والدول

المملكة المغربية لجميع الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الدفاع عن أراضيها وطمأنة مواطنيها في مواجهة الهجمات الدنيئة لميليشيات الحوثيين ومن يقف وراءهم.

وتعبد المملكة المغربية التشديد على وقفها الدائم والتام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وتقديمها لجميع أشكال الدعم لهذا البلد الشقيق من أجل الدفاع عن أمنه القومي وحماية مواطنيه. وتطالب المملكة المغربية المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، بالإدانة الحازمة لهذه الهجمات الإرهابية التي تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، واتخاذ إجراءات صارمة لوضع حد نهائي ومحاسبة المسؤولين عنها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة متدهورة، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وخلال عام ٢٠٢١، واصل النظام الإسرائيلي، من خلال قتله للأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين والاستيلاء على منازلهم وهدمها وإخلائها بالقوة، سياساته القمعية والتوسعية وممارساته الإجرامية غير المشروعة، بما في ذلك الانتهاك الخطير والمنهجي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل ٣٤١ فلسطينيا وجرح ٨٩٣ ١٧ شخصا آخرين في عام ٢٠٢١. وقد قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أيضا الأطفال الفلسطينيين بشكل منهجي: ففي عام ٢٠٢١، قُتل ٨٦ طفلا فلسطينيا في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أعلى رقم يُسجل منذ عام ٢٠١٤.

ومن الأمثلة على وحشية النظام الإسرائيلي، حربه الشاملة على غزة التي استمرت ١١ يوما في أيار/مايو ٢٠٢١، عندما قتلت القوات الإسرائيلية ٢٥٦ فلسطينيا، بينهم ٦٦ طفلا و ٤٠ امرأة. وتشمل هذه

وتحدث المملكة المغربية على ضرورة الحفاظ على القدس الشريف ووحدتها وحرمتها ووضعها القانوني والحضاري والتاريخي والديموغرافي ومكانتها الفريدة بصفها مدينة للسلام. ويحرص صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس، على بذل قصارى الجهود من أجل الحفاظ على هذا الوضع المتميز لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا الإطار، أكد جلالته الملك في نداء القدس الذي وقعه جلالته في معية قداسة البابا فرانسيس، بمناسبة زيارة قداسته للمملكة المغربية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة تراثا مشتركا للإنسانية ووضعها القانوني والتاريخي والديموغرافي وانفتاحها على أتباع الديانات التوحيدية الثلاث.

إن دعم المملكة المغربية للشعب الفلسطيني الشقيق يشمل كذلك مبادرات عديدة تقوم بها المملكة من خلال وكالة بيت مال القدس، الذراع الميداني للجنة القدس، التي تكفلها وتمولها المملكة بنسبة ٨٧ في المائة تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك لصالح الشعب الفلسطيني ودعمًا للمؤسسات الفلسطينية. وقد عملت هذه الوكالة، منذ إنشائها سنة ١٩٩٨، على حماية الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة من خلال دعم وتمويل عدة مشاريع حيوية في الميدان الاجتماعي والثقافي ومجالات التعليم والصحة والإعمار، وكان لها أثر مباشر وملاموس على حياة سكانها. ويشير تقرير الوكالة إلى أن التكلفة الإجمالية للبرامج والمشاريع المعتمدة في سنة ٢٠٢١ بلغت ٣,٦ مليون دولار أمريكي، وتمولها المملكة بنسبة ٨٧ في المائة كما أشرت سلفا.

وتدين المملكة المغربية بأشد وأقصى العبارات الهجوم الآثم والعمل الإرهابي الذي شنته جماعة الحوثيين على كل من منطقة المصفح ومطار أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة. وعلى إثر هذا الهجوم الدنيء، أجرى صاحب الجلالة الملك محمد السادس اتصالا هاتفيا مع صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، عبّر جلالته خلاله عن إدانته الشديدة لهذا العمل المشين الذي استهدف أبرياء ومنشآت مدنية. وأكد جلالته الملك دعم

السخرية حقا أن نظاما مشهورا بفظائعه وسياساته في مجال الفصل العنصري وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والهجمات على جيرانه أو التهديد باستخدام القوة ضدهم وأكثر من ذلك - وهو نظام لديه سجل فظيع في تطوير وإنتاج وتكديس أنواع مختلفة من الأسلحة اللاإنسانية، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل - يصف الآخرين الآن بأنهم يشكلون تهديدا للسلام والأمن ويعظمهم باحترام القانون الدولي.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنية بتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير الجاري، متمنيا لكم التوفيق في قيادة أعمال المجلس. وأتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأرحب بحضور معالي الوزير رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين.

شهد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ مرور خمسة أعوام على اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، حيث أكد القرار على كافة المبادئ التي تضمنتها القرارات السابقة للمجلس بشأن القضية الفلسطينية، فضلا عن التأكيد على عدم شرعية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأهمية التمييز بين الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وعلى الرغم من مرور خمسة أعوام على اعتماد القرار، ونحو ٧٤ عاما على نكبة عام ١٩٤٨، و ٥٥ عاما على نكسة عام ١٩٦٧، إلا أن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يزال يشهد مزيدا من التدهور بصورة متسارعة في مخالفة صريحة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وكافة قرارات مجلس الأمن السابقة. فقد تزايدت وتيرة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، بما في ذلك الممولة من الجهات المانحة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، فضلا عن محاولات تهجير العائلات الفلسطينية قسرا من منازلهم بالشيخ جراح وسلوان بالقدس الشرقية المحتلة.

الأعداد ١٣ فردا من أسرة ممتدة واحدة، من بينهم أطفال لا يتجاوز عمر أحدهم ستة أشهر، قُتلوا ودُفِنوا تحت أنقاض منزلهم. وتشكل هذه التدابير جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، زادت مصادرة منازل الفلسطينيين وهدمها في عام ٢٠٢١ مقارنة بعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠: فقد هُدم ٨٩٤ مبنى في عام ٢٠٢١، مما أسفر عن نزوح ١٧٩ شخصا.

وعلى نفس المنوال، يواصل النظام الإسرائيلي أنشطته الخبيثة الرامية لزعزعة الاستقرار في المنطقة من خلال انتهاكه المستمر لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية والتهديد الصريح باستخدام القوة ضد بلدان أخرى في المنطقة. وندين هذه السياسات الإسرائيلية المؤذية وأنشطتها المزعزعة للاستقرار، التي تشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن في المنطقة.

وندين أيضا عقد اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي الأخير في الجولان السوري المحتل والبيان الصادر عنه بشأن بناء مستوطنات جديدة هناك. ومن الجلي أن هذا العمل غير القانوني يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولذلك فهو لاغ وباطل وليس له أثر قانوني على وضع الجولان السوري المحتل، الذي لا يزال جزءا لا يتجزأ من سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

وقد شجع تقاعس مجلس الأمن النظام الإسرائيلي على مواصلة جرائمه ضد الشعب الفلسطيني المضطهد. ويجب على مجلس الأمن أن يلزم النظام الإسرائيلي بوضع حد فوري لانتهاكاته المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب على المجلس أيضا أن يجبر إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية.

وختاما، لقد حاول ممثل النظام الإسرائيلي مرة أخرى اليوم إساءة استخدام هذا المحفل للترويج لادعاءات لا أساس لها ضد بلدي، وهي ادعاءات مرفوضة تماما. وتهدف هذه الاتهامات التي لا أساس لها إلى صرف الانتباه عن الأعمال الوحشية الشنيعة التي يواصل النظام الإسرائيلي ارتكابها في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن دواعي

فرانيسيس، بابا الفاتيكان، على "نداء القدس" بمدينة الرباط في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ من أجل الدعوة لجعل القدس مدينة للسلام والأخوة والتسامح والتعايش بين أتباع الديانات السماوية الثلاث.

وتشيد المجموعة العربية بدعم الجزائر للسلطة الفلسطينية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل مساعدتها على تجاوز الضائقة المالية التي تمر بها. وتتوه دعوة الرئيس عبد المجيد تبون الفصائل الفلسطينية للاجتماع بالجزائر لتوحيد الصف الفلسطيني. وتقدر الخطوات التي تم اتخاذها في سبيل تحقيق هذا المسعى. وتضمن المجموعة كذلك جهود مصر برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتثبيت وقف إطلاق النار بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية، والإعلان عن تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة عبر مشروعات تنفذها الشركات المصرية، وبحث سبل استئناف المفاوضات عبر استضافة اجتماع سداسي خلال الشهر الماضي بمشاركة وزراء الخارجية ورؤساء أجهزة المخابرات في كل من الأردن وفلسطين الشقيقتين.

مما لا شك فيه أن استمرار الاحتلال لن يؤدي إلا إلى مزيد من التصعيد، حيث يستحيل تصور استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه تحت دعاوى أن الوضع الراهن غير مناسب لاستئناف المفاوضات أو الاكتفاء بإجراءات بناء الثقة بمعزل عن عملية سياسية تهدف لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام. لذا، تشدد المجموعة العربية على ضرورة وضع رؤية لضمان احترام القانون الدولي ووقف الإجراءات الأحادية غير الشرعية واستئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن عبر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام بناء على المرجعيات الدولية المتفق عليها، ومبادرة السلام العربية، وحل الدولتين من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على خطوط ٤ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، تدعو لتفعيل كل من المجموعة الرباعية على المستوى الوزاري ومجلس الأمن باتجاه تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية بموجب قراراته.

وفي ذات الوقت، لا بد من تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، بما في ذلك عبر دعم الحكومة الفلسطينية ووكالة الأونروا التي لا تزال

كما شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة تزايد عمليات القتل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، خاصة الأطفال، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الذين تزايدت انتهاكاتهم على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال دون توفير الحماية اللازمة للفلسطينيين. بالإضافة إلى ما شهدناه مؤخرا من قيام إسرائيل بتصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية باعتبارها منظمات إرهابية، على الرغم من أنها تتعاون مع الجهات الدولية المانحة، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

ويضاف إلى ما تقدم ما شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهر أيار/مايو الماضي من تصعيد خطير أودى بحياة ٢٥٣ شهيدا من المدنيين العزل، من بينهم نحو ٦٦ طفلا و ٣٩ سيدة. وفي ضوء ذلك، تطالب المجموعة العربية المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بشكل فوري. كما تطالب بوقف كافة إجراءات الاحتلال غير القانونية وانتهاكاته لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاعتداء على المدنيين وبناء المستوطنات والتجوير القسري ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والبيوت. كما نطلب أيضا الضغط على إسرائيل للتراجع عن تصنيفها لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية بالإرهابية. ونطالب الدول والجهات المانحة لهذه المنظمات بعدم التعاطي مع هذا التصنيف والاتهام المفبرك، بما في ذلك من خلال مواصلة دعم هذه المنظمات.

وتدعو المجموعة العربية مجددا للتأكيد على ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشرقية، والوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة، بما في ذلك الحرم الشريف. وفي هذا الإطار، تتنم المجموعة العربية الجهود المتواصلة لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، لإحلال السلام والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة، وخصوصا في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف. كما تتنم المجموعة كثيرا الجهود المتواصلة لجلالة الملك محمد السادس، العاهل المغربي رئيس لجنة القدس بمنظمة التعاون الإسلامي، مرحبة بتوقيع جلالتهم مع البابا

العربية في نيويورك. ونؤكد أيضا على إدانة جامعة الدول العربية وأمينها العام القوية للهجوم الإرهابي الذي قامت به ميليشيات الحوثي واستهداف منشآت حيوية بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ يومين مما أدى لوقوع ضحايا مدنيين.

وعلى الرغم مما أقر في مدريد وأوسلو وأنابوليس من مرجعيات وما اعتمده مجلس الأمن هنا رسميا من قرارات تعكس اتخاذ الأمم المتحدة لمبدأ "الأرض مقابل السلام" مرجعية رئيسية لعملية السلام، فإننا للأسف نشهد مساعي حثيثة من الحكومة الإسرائيلية الجديدة تهدف لتحويل هذا المبدأ وتحريفه ليصبح "السلام مقابل السلام" من خلال السعي التدريجي لتوطيد علاقاتها مع الدول العربية في نفس الوقت الذي تستمر فيه في ارتكاب انتهاكاتها للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك انتهاكها المستمر لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بمضاعفة أنشطتها الاستيطانية الاستعمارية سعيا لتغيير الواقع على الأرض الفلسطينية وتوفير حمايتها العسكرية للمستوطنين وانضمامها لهم في اعتداءاتهم الوحشية على الشعب الفلسطيني الأعزل أثناء استيلائهم على أراضيهم وممتلكاتهم وتهجيرهم قسرا من الشيخ جراح وسلوان وغيرها من المناطق في مخالفة لكافة القوانين والأعراف الدولية.

هذا علاوة على تصنيف الحكومة الإسرائيلية غير الشرعي لمنظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق هذا الشعب البطل منظمات إرهابية في انتهاك لكافة المواثيق والقواعد الدولية الحاكمة لحقوق الإنسان. ولا شك أن ادعاء الحكومة الإسرائيلية الجديدة عدم قدرتها على تغيير السياسات الاستيطانية الشرسة التي اتبعتها الحكومة السابقة وعدم استعدادها لتقديم أي تنازلات في مفاوضات عملية السلام لا يمكن تبريره بأي شكل بهشاشة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي أو الخشية من تأثير أي تنازلات على استمرارية الحكومة الحالية. وكل ذلك لن يخدع المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، الذي يتمسك، وبإصرار، بعملية تفاوض حقيقية بين إسرائيل وفلسطين تقود لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تنفيذا لمبدأ "حل الدولتين" الذي أقرته المرجعيات

تعاني من أزمة مالية خانقة تمنعها من القيام بولايتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي نسعى فيه لتحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين عبر تسوية كافة الأزمات طبقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد شهدت دولة الإمارات العربية الشقيقة هجوما إرهابيا استهدف عاصمتها. ومن هذا المنطلق، فإن المجموعة العربية تدين بأشد العبارات استهداف ميليشيات الحوثي الإرهابية للمدنيين وللمناطق ومنشآت مدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونؤكد على ضرورة وقوف المجتمع الدولي صفا واحدا في مواجهة هذا العمل الإرهابي الذي يهدد السلم والاستقرار الإقليميين.

ختاما، تؤكد المجموعة العربية على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق سوى بتحرير الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ في فلسطين والجولان السوري ومزارع شبعاء وتلال كفر شوبا وشمال قرية العجر والمنطقة المجاورة، ووقف كافة الإجراءات الأحادية بما فيها الأنشطة الاستيطانية، والالتزام الكامل بمقررات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق، خاصة حق تقرير المصير واحترام السيادة والتكامل الإقليمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وستودع مصر بيانها الوطني توفيراً للوقت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد عبد العزيز: أستهل بياني بتهنئتك على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، وبالترحيب بكم شخصيا، وبالسيدات والسادة الوزراء الحاضرين، وبأعضاء المجلس الجدد. وأتقدم بالشكر للسيد تور فينسلاند على إحاطته المتميزة للمجلس اليوم، وعلى جهوده الحثيثة كمبعوث خاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأؤكد على انضمام جامعة الدول العربية للبيان الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية بالنيابة عن المجموعة

الإنسان. فإذا تُركت تلك الانتهاكات دون رادع يمكن أن تعيد إلى الأذهان مشاهد الفصل العنصري والإبادة الجماعية التي أدناها جميعا في قرارات من هذا المجلس والجمعية العامة، والتي تعهدنا جميعا بتطبيق مبدأ "لا لتكرارها أبدا" عليها ضد هذا الشعب، خاصة إذا كان هذا الشعب تحت الاحتلال الغاشم.

خامسا، لا بد من أن يكفل المجلس احترام الوضع التاريخي والقانوني للقدس الشرقية ويدعم الوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة بما في ذلك الحرم الشريف.

سادسا، يجب تعزيز قدرة الجانب الفلسطيني على إتمام جهود المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات الوطنية في أقرب فرصة ودعم جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. وهنا ينبغي استثمار ما ذكرته سعادة السفارة غرينفيلد، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، من أن جميع أعضاء المجلس الحاليين لديهم علاقات مع إسرائيل، في إتمام زيارة المجلس الرسمية للأرض الفلسطينية المحتلة، التي نعمل عليها منذ سنوات دون أن نتحقق، للتعرف على حجم المعاناة التي يشهدها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ودفع جهود السلام قدما.

وتقف جامعة الدول العربية على أتم استعداد لدعم أي تحرك يقوم به مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وغيرهم من القوي المحبة للسلام لاستئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل بغية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، مع وجود

الدولية جميعها. ولا شك أن ذلك يفرض على مجلس الأمن مسؤوليات خاصة في مجالات رئيسية هامة تتطلب تحركا دوليا فاعلا، وتضم ما يلي.

أولا، يجب تحقيق أقصى استفادة من قدرات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، من خلال عقد اجتماعاتها على المستوى الوزاري تمهيدا لبدء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين تقود لعقد المؤتمر الدولي للسلام الذي طالب الرئيس أبو مازن الأمين العام للأمم المتحدة بعقده في بياناته المتكررة أمام هذا المجلس في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وفي الدورات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانيا، يجب توفير أقصى قدر من الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل من بطش سلطات الاحتلال والمستوطنين المسلحين المدعومين منها من خلال تخصيص جلسة أو جلسات في مجلس الأمن للنظر في التقرير الذي تقدم به الأمين العام غوتيريش إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المنعقدة في آب/أغسطس ٢٠١٨ (انظر A/ES-10/794) والذي يتضمن بدائل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

ثالثا: يجب توفير أقصى قدر من الدعم للاجئين الفلسطينيين في كل مكان من خلال أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وكفالة وصول خدماتها للاجئين الفلسطينيين في كافة الدول المضيفة والعمل على سد الثغرات التمويلية القائمة ومضاعفة المساهمات الطوعية من الدول والمنظمات المانحة تحقيقا لهذا الغرض. وهنا تحيي جامعة الدول العربية القيادة النرويجية الواعية للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، التي تسعى لتحقيق هذا الغرض.

رابعا، يجب أن نحول دون تطبيق المعايير المزدوجة في مسألة إسرائيل عن كل الانتهاكات التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني ونقضي على التحيز، الذي ركز عليه الوزير المالكي في كلمته اليوم، وخاصة في التعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية في مجال حقوق

بموجب القانون الدولي وندعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. فالإجراءات من قبيل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام ١٩٦٧ وعمليات الهدم والمصادرة - بما في ذلك لمشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي - وعمليات الإخلاء والنقل القسري للسكان، بمن فيهم البدو، والبور الاستيطانية غير القانونية وعنف المستوطنين والقيود المفروضة على حرية التنقل والوصول، كلها تهدد بشدة حل الدولتين ولن تؤدي إلا إلى تصعيد بيئة متوترة بالفعل. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء عمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك في القدس الشرقية. ومن الأهمية بمكان عدم المضي قدما في أي عمليات هدم أو إخلاء أو توسيع للمستوطنات مزعومة.

ويدين الاتحاد الأوروبي التصاعد الأخير في أعمال العنف، بما في ذلك ما حدث في القدس الشرقية؛ ويشجب بشدة الحوادث المتصلة بالمستوطنين؛ ويدعو إلى المساءلة عن هذه الأعمال. ويُذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للمواقع المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما يتماشى مع التفاهات السابقة ويحترم الدور الخاص الذي يضطلع به الأردن في هذا الصدد. وسيرصد الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات في الميدان وآثارها، ويظل على أهبة الاستعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية فرص تحقيق حل الدولتين.

ونرحب ببدء دورة الانتخابات الفلسطينية المحلية في ١١ كانون الأول/ديسمبر باعتبارها خطوة نحو إجراء انتخابات وطنية، ونكرر دعوتنا للسلطة الفلسطينية إلى تنظيم الانتخابات المؤجلة دون مزيد من التأخير. فمن الأهمية بمكان بالنسبة للشعب الفلسطيني، وللشرعية الديمقراطية، وفي نهاية المطاف، لحل الدولتين وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية قوية وشاملة وخاضعة للمساءلة وفعالة تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ونحث جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة، والالتزام بالاتفاقات السابقة، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية،

دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وأن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين في المستقبل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتصالات الرفيعة المستوى بين الطرفين، بما في ذلك في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو إلى التنفيذ الفوري للالتزامات التي قطعت لتحسين سبل معيشة الفلسطينيين وزيادة التعاون بين الطرفين لتجديد الثقة واستعادة الأفق السياسي وفتح الطريق نحو استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد ضرورة تعزيز وقف إطلاق النار في غزة ويذكر بموقفه الثابت بأن إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة والهجمات الأخرى التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية كلها أمور غير مقبولة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتخفيف بعض القيود المفروضة على غزة، ولكن بما أنه قد تبين أن التدابير المتخذة حتى الآن غير كافية لإتاحة تحقيق الاستقرار والانتعاش على وجه السرعة، فإنه يدعو إلى رفع مزيد من القيود عن غزة ويؤكد ضرورة وصول المساعدات الإنسانية إليها دون عوائق. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء إغلاق المعابر وفتحها بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ويحث الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على البرهنة على التزامهما المعلن بحل الدولتين من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وتجنب الإجراءات الانفرادية التي تهدد تحقيقه.

وكما هو معلوم جيدا، يعارض الاتحاد الأوروبي سياسة إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك في القدس الشرقية، وخاصة في المناطق الحساسة مثل هار حوما وجفعات هاماتوس ومنطقة EI. ونؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية

اللجنة الدستورية. وقد استجبنا بشكل إيجابي لمبادرة المبعوث الخاص من أجل اتباع نهج تدريجي للمساعدة في دفع العملية السياسية إلى الأمام.

ووفقا لبعض التقديرات، فقد قتل ما يصل إلى ١٥٠٠ مدني في سورية في عام ٢٠٢١ وحده كنتيجة مباشرة للنزاع. إن استمرار الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية، التي تثيرها مختلف الجهات الفاعلة، يجعل الحياة العادية مستحيلة بالنسبة للسكان المدنيين. ويجب التمسك بوقف إطلاق النار المتفق عليه في آذار/مارس ٢٠٢٠ في الشمال الغربي بدون تحفظ. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى النداءات التي أطلقها مجلس الأمن من أجل تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد. ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات، ويجب وقف الهجمات على الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات.

ويجب على النظام السوري أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فيما يجريه من تحقيقات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو النظام السوري وحلفائه وجميع أطراف النزاع إلى وقف الغارات الجوية العشوائية وقصف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الأخيرة بالقرب من إدلب.

ويجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوتنا إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن ضمان المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا أمر ضروري لإيجاد سورية مستقرة وسلمية، على أساس إيجاد حل سياسي ذي مصداقية وشامل وقابل للتطبيق وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي غياب العدالة الدولية، فإن الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب في إطار الولاية القضائية الوطنية، حيثما أمكن، والتي تجري الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل مساهمة هامة في ضمان العدالة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود

بما في ذلك سيادة القانون. ويجب السماح للمجتمع المدني الفلسطيني بالقيام بمهمته الهامة دون عرقلة أو مضايقة أو ترهيب من جانب أي طرف. ويتوقع الاتحاد الأوروبي إجراء تحقيق كامل مستقل في وفاة نزار بنات ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التمسك بالحق الأساسي في حرية التعبير، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. ويفخر الاتحاد الأوروبي بما يقدمه من دعم مستمر للمجتمع المدني، الذي يسهم في جهود السلام وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين وفقاً للقانون الدولي، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تكتسي أهمية بالغة لتوفير الحماية والخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين ودعم السلام والاستقرار في المنطقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأونروا في جميع مناطق عملها، بما في ذلك القدس الشرقية. وندعو جميع الشركاء إلى زيادة مساهماتهم في الأونروا.

إن النزاع في سورية استمر لأكثر من عقد من الزمان. ولا نزال ملتزمين بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ونذكر بأن التوصل لحل مستدام للنزاع يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً وشاملاً يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522)، المرفق، الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، بمشاركة كاملة ومجدية ومتساوية للمرأة.

ونؤيد بشدة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن للنهوض بجميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا المحتجزين والمفقودين على يد النظام، وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع المشاركين، ولا سيما النظام السوري، إلى المشاركة بحسن نية في العملية السياسية، بما في ذلك

العقد الماضي. وسنواصل إبداء التضامن مع الشعب السوري وندعو الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي إلى زيادة التزاماتهم.

ويجب على جميع الأطراف أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين عبر أقصر الطرق. وستظل المساعدة عبر الحدود بالغة الأهمية في ظل غياب البدائل الكافية. ويعتمد الاتحاد الأوروبي على تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في تموز/يوليه.

كما أن مشاريع الإنعاش المبكر تكتسي أهمية بالنسبة لكرامة الشعب السوري ول مستقبله. ولن يمول الاتحاد الأوروبي جهود الإنعاش المبكر التي يمكن أن تدعم تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية. ولن يكون الاتحاد الأوروبي مستعداً للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا عندما تجري بشكل قوي عملية انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف.

ونكرر دعوة جميع أطراف النزاع إلى النهوض بحل سياسي ذي مصداقية ومستدام وشامل يقوم على التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام المستدام في سورية.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. علقت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.

الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة. إن تركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي وطرف فاعل بالغ الأهمية في الأزمة السورية والمنطقة. وينبغي معالجة الشواغل الأمنية لتركيا في شمال شرق سورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وليس بالعمل العسكري، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

ويجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والنازحين بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويواصل الاتحاد الأوروبي التحذير من أي عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك من الاستغلال المحتمل لعمليات التهجير هذه لأغراض تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية. ولا يزال يتعين الوفاء بشروط العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين إلى أماكنهم الأصلية، وفقاً للمعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووفقاً للقانون الدولي. ولن يكون الاتحاد الأوروبي في وضع يسمح له بدعم عمليات العودة إلا بعد استيفاء هذه الشروط.

وأخيراً، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في سورية في حالة ازدياد، من ١١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٠ إلى ١٤ مليون شخص في الوقت الحاضر. ويشكل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر الجهات المانحة، فقد قدم أكثر من ٢٥ بليون يورو لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمة على مدى